جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

ظاهرة التجريد النحوي
"دراسة وصفية تحليلية"

إعداد

د/ نورة جودة رزق أحمد
المدرس بقسم اللغويات
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، بني سويف

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠٠أكتوبر)
(الجزء الثالث (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

التجريد النحوي "دراسة وصفية تحليلية"

نورة جودة رزق أحمد

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، بني سويف، مصر.

البريد الالكتروني: *noraguda808@gmail.com*

الملخص :

يتناول هذا البحث مصطلحا شاع استعماله في النحو، وهو (التجريد)، فظاهرة التجريد في اللغة العربية مظهر من مظاهر اتساعها، ولون من ألوان شمولها؛ لأن التوسع شائع في كلام العرب. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وثلاثة مباحث. ففي المقدمة تحدثت عن أهمية الموضوع، والمنهج الذي قام عليه البحث، والخطة. وتناولت في المبحث الأول : التجريد النحوي في الأسماء، وفي المبحث الثاني: التجريد النحوي في الأفعال، وفي المبحث الثالث: التجريد النحوي في الحروف. وفي الخاتمة : ذكرت أهم ما توصلت إليه من نتائج. ومن أهم النتائج: أن التجريد لا يعني تعطيل الدلالة، وإنما يعني انتقال الكلمة من دلالة إلى دلالة أخرى.

الكلمات المفتاحية: **التجريد النحوي ، التجريد ، النحوي، وصفية، تحليلية.**

Grammatical abstraction is a descriptive and analytical study

Noura Gouda Rizq Ahmed
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Beni Suef, Egypt.
Email: *noraguda808@gmail.com*

Abstract:

This research deals with a term commonly used in grammar, which is (abstraction). The phenomenon of abstraction in the Arabic language is a manifestation of its breadth and a color of its comprehensiveness. Because expansion is common in Arab speech. The nature of the research required that it consist of an introduction and three sections. In the introduction, I talked about the importance of the topic, the methodology on which the research was based, and the plan. In the first section, I dealt with: grammatical abstraction in nouns, in the second section: grammatical abstraction in verbs, and in the third section: grammatical abstraction in letters. In the conclusion: I mentioned the most important results I reached. One of the most important results is that abstraction does not mean disrupting the meaning, but rather it means moving the word from one meaning to another.

Keywords: *Syntactic Abstraction, Abstraction, Syntactic, Descriptive, Analytical*

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، أنزل القرآن الكريم على عبده الأمين، هدى وبشرى للمؤمنين، وجعله محفوظًا إلى يوم الدين، وصلّى الله وسلّم على رسوله المصطفى، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وأصحابه الغرّ الميامين، رضي الله عنهم أجمعين، وأشهد ألا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله.

وَبَعْد، فقد اهتمَّ علماء العربيّة بلغتهم، ووضعوا نحوها وصرفها ولغتها على نحوٍ منضبط، بهر من جاء بعدهم لدقّتهم البالغة، وسرعة استواء هذه العلوم على سوقها.

وكان من جملة اهتماماتهم الكلمة المفردة؛ إذ تناولوها من جهة نوعها، وبنيتها، ومدلولها.

فأمَّا نوعها فقسموها إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف. وأمّا بنيتها فصنفوا جميع أبنية العربيّة على اختلاف هيئاتها وأحوالها.

وأمّا مدلولها: فصنَّفوا في ذلك الموسوعات الحاوية لمعاني ألفاظ العربيّة.

وتعددت الظواهر النحوية التي اهتمت بالكلمة المفردة من جهة مدلولها، وكان من بين ذلك ظاهرة (التجريد). فهذا البحث لم يتأتَّ لي سهوًا رهوًا، وإنما أخذت أنقِّب عن مادته العلمية بحثا عن شاهد في بطون كتب النحو، والتفسير، وإعراب القرآن، وغيرها كثير، ومن خلال التنقيب والبحث رأيت أن المادة العلمية جديرة بإفرادها في بحث مستقل، استهللته بالحديث عن التجريد: تعريفه، وقياسيته، ثم درست التجريد النحوي في ثلاثة مباحث، من دون استقصاء وحصر لجميع ما جاء منه في النحو.

وكان من أسباب اختياري للموضوع:

١. الوقوف على مفهوم التجريد النحوي.
٢. أن ظاهرة التجريد في اللغة العربية مظهر من مظاهر اتساعها، ولون من

ألوان شمولها؛ لأن التوسع شائع في كلام العرب.

٣. الوقوف على ما يترتب على التجريد من تحول الكلمة من الاسمية إلى الحرفية، ومن كونها معربة إلى كونها مبنية، ومن تحولها من دلالة إلى دلالة أخرى.

٤. بيان أن الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له؛ لئلا يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع.

منهج البحث:

تلخصت خطواتي في هذا البحث فيما يلى:

استخدمت المنهج الاستقرائي في جمع كثير من المسائل التي حكم فيها النحويون بالتجريد، وذلك باستقراء كتب النحو القديمة والحديثة.

كما استخدمت المنهج الوصفي في وضع عنوان مناسب لكل مسألة من مسائل البحث، وتنظيم كل مسألة من مسائله؛ كي تخرج بالشكل الذى يليق مع موضوعه.

وقمت أثناء دراستي بعزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر رقم الآية، وخرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات، والأحاديث من كتب الأحاديث، والأمثال من كتب الأمثال، والأشعار من دواوينها وكتب النحو التي استشهدت بها، ولم أدخر في ذلك وسعًا.

خطة البحث:

أما عن خطة البحث فتألفت من: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

في المقدمة ذكرت أسباب اختياري لموضوع البحث، ومنهجي الذي سرت عليه، وتقسيمي له.

وأما التمهيد فقمت فيه بتعريف التجريد وقياسيته.

وأما عن تقسيم البحث فكان على النحو التالي:

- المبحث الأول: التجريد في الأسماء.
- المبحث الثاني: التجريد الأفعال.
- المبحث الثالث: التجريد في الحروف.

وأما الخاتمة فتحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها، وخصصت صفحات ذكرت فيها أسماء المراجع التي اعتمدت عليها في بحثى هذا، ثم ذيلته بفهرس الموضوعات.

التمهيد

التجريد لغة واصطلاحا:

التجريد في أصل اللغة هو إزالة الشيء عن غيره في الاتصال، فيقال: جرّدت السيف عن غمده، وجردت الرجل عن ثيابه، إذا أزلتهما عنهما(١).

والتجريد أيضًا: قَشْرُ الشيء، كَقَشْرِ اللِّحاء عن الشجرة حتَّى تكون مجرّدة من لِحَائِها، وإزالَةُ ما على الشيء من ثوب ونحوه، وتَعْرِيتُه، وإزالة ما على الجلْدِ من شَعَرٍ ونَحْوِه(٢).

والتجريد في البلاغة: هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخرُ مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها(٣).

وتجريد الأدلة في النحو معناه: تجريدها من المعاني المعروفة لها، والمتبادرة فيها، وإرادة معانٍ أخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها(٤).

ويراد بالأدلة أعلام المعاني في العربية، فالهمزة دليل الاستفهام، و(إن) دليل الشرط، وهكذا. ويراد بالمعاني: المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات، فلا يعني أسماء الأجناس(٥).

---

(١) الطراز لأسرار البلاغة (٣/٤١).

(٢) البلاغة العربية (٢/٤٣١)

(٣) المقاصد النحوية للعيني (٤/١٦٧٨)

(٤) حاشية الخصائص (٢/ ١٨١)

(٥) المصدر السابق (٢/١٨١).

قياسيته: لم يتعرض النحاة المتقدمون منهم والمتأخرون لوضع ضوابط وحدود للتجريد، وقد حاول ابن جني في (الخصائص) وضع ضوابط وأسس لتلك الظاهرة اللغوية:(١)

١. نص على أنه ليس من اللازم الحكم على كل الضمائر بالتجريد، حملا على أخواتها التي جاء القول فيها بالتجريد، كما في ضمير الفصل، والضمير في (أنت) و(أريتك) و(رويدك)، و(إياك).

٢. إذا اجتمعت أداتان متحدتان في الدلالة فثمة أسس وضوابط تحدد الأداة التي يجب أن تتعرض للتجريد دون أختها.

٣. أن ظاهرة التجريد مطردة بناء على ما ورد من شواهد لها في كتب النحويين.

٤. مصطلح التجريد لا يعني تعطيل الدلالة، وإنما يعني استبدال الدلالة بدلالة أخرى.

٥. النحاة أحيانًا لم يعبروا عن التجريد بلفظ صريح، ولكن استخدموا مصطلحات أخرى، مثل: السلب، والإزالة، والخلع، والتعرية؛ ولعل السبب في ذلك أنهم في بداية تقعيد قواعدهم لم يكن لهم مصطلحات ثابتة يلتزمون بها، بل كل واحد يعبر عن المادة العلمية بحسب أسلوبه الخاص؛ فتختلف الألفاظ وتتباين المصطلحات.

٦. اختلاف النحاة حول قياسية التجريد مردوده إلى عدم وضع ضوابط محددة لبعض المصطلحات، التي اعتمدها النحاة في تأسيس القواعد.

---

(١) الخصائص (٢/ ١٨١ : ١٩٨).

المبحث الأول:

التجريد النحوي في باب الأسماء

تجريد دلالة الاسمية عن الضمير في (ذلك) وأخواته:

كاف المخاطب للمذكر والمؤنث –نحو: رأيتك وكلمتك– هي تفيد شيئين: الاسمية والخطاب، ثم قد تجرد عنها دلالة الاسم في قولهم: ذلك، وأولئك، وهاك، وهاءك، وأبصرك زيدًا، وأنت تريد: أبصر زيدًا، وليسك أخاك، في معنى ليس أخاك. وكذلك قولهم: أرأيتك زيدًا ما صنع؟ وحكى أبو زيد: بلاك والله، وكلاك والله، أي: بلي وكلا(١).

فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مجرَّدٌ عنه دلالة الاسمية، وعليه قول سيبويه.

قال سيبويه:" واعلم أن رُوَيْدًا تَلحقها الكافُ وهى في موضع افعل، وذلك كقولك: رويدك زيدًا، ورويدكم زيدا. وهذه الكاف التي لحقت رويدًا إنّما لحقت لتُبيَّنَ المخاطَبَ المخصوصَ، لأنَّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأُنثى، فإنَّما أَدخل الكافَ حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعنى بمن لا يعنى، وإنَّما حذفَها في الأوَّل استغناء بعلم المخاطبَ أنّه لا يَعنى غيرَه.

فلَحاقُ الكاف كقولك: يا فلانُ، للرَّجُل حتَّى يُقْبِلَ عليك، وتركُها كقولك للرجل: أنت تَفعلُ، إذا كان مُقْبِلا عليك بوجهه مُنْصِتًا لك. فتركتَ يا فلانُ حين قلت: أنت تَفعَلُ؛ استغناءً بإقبالِه عليك. وقد تقول أيضًا: رُوَيْدَكَ، لمن لا يُخاف أن يَلتبسَ بسِواه، توكيدًا، كما تقول للمقبِلِ عليك المُنْصِت لك: أنتَ تَفعلُ ذاك يا فلانُ، توكيدًا. وذا بمنزلة قول العرب: هاءَ وهاءَك وهأْ وهأْك، وبمنزلة قولك: حَيَّهَلَ وحيهلك، وكقولهم:

---

(١) الخصائص(٢/١٨٧).

النجاءك. فهذه الكاف لم تجئ علمًا للمأمورين والمنبهين المضمَرينَ، ولو كانت عَلَمًا للمضمَرينَ لكانت خطأً؛ لأنَّ المضمرينَ هاهنا فاعِلون، وعلامة المضمرينَ الفاعلينَ الواوُ كقولك: افْعَلُوا. وإنَّما جاءت هذه الكافُ توكيدًا وتخصيصا، ولو كانت اسمًا لكان النَّجاءَك مُحالا، لأنَّه لا يُضاف الاسمُ الذى فيه الألف واللام.

وينبغي لمن زعم أنَّهنّ أسماءٌ أَنْ يزعُمَ أنّ كافَ ذاك اسمٌ، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أنْ يزعُمَ أنّها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبةً انبغى له أن يقول: ذاك نفسَك زيدٌ، إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول: إن كانت مجرورة ذاك نفسِك زيدٌ، وينبغي له أن يقول: إنّ تاءَ أنتَ اسمٌ؛ وإنَّما تاء أنتَ بمنزلة الكاف.

وممّا يدلّك على أنَّه ليس باسمٍ قولُ العرب: أَرَأَيْتَكَ فلانًا ما حالُه، فالتاءُ علامة المضمر المخاطَب المرفوع، ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنيًا كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبِلًا عليك عن قولك: يا زيدُ، ولحَاقُ الكاف كقولك: يا زيدُ، لمَنْ لو لم تَقُلْ له يا زيدُ استغنيتَ. فإنَّما جاءت الكاف في أَرأيتَ والندَّاءُ في هذا الموضع توكيدًا، وما يجيء في الكلام توكيدًا لو طُرِحَ كان مُسْتَغنى عنه كثير"[(١)].

يريد سيبويه أن من تجريد الضمير من الاسمية الكافَ المتصلة بـ (رويدك) المبنية حرفا للخطاب لا اسما، والدليل على ذلك أنها لو كانت اسما لكانت إما مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، فالرفع ممتنع لوجهين: [(٢)]

أحدهما: أن الكاف ليست من الضمائر المرفوعة.

والثاني: أنه لا رافع للكاف هنا؛ لأن المرفوع هنا ضمير لا يظهر.

---

(١) الكتاب(١/٢٤٤، ٢٤٥).

(٢) المصدر السابق(١/٤٦٠).

والنصب باطل؛ لأن هذا الاسم يتعدى إلى مفعول واحد وهو زيد والكاف للمخاطب فليس زيدا بل غيره.

والجر باطل أيضا؛ لأن الجر يكون بالحرف وليست رويد حرفا أو بالإضافة وهذه الأسماء لا تضاف؛ ولأنها تثبت مع الألف واللام في النجاءك.

فلا موضع إذن لهذه الكاف من الإعراب، وكذلك هي إذا وصلت بالميم والألف والواو نحو: ذلكما وذلكمو، فعلى هذا يكون قول الله ـ سبحانه ـ : ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾ الأعراف: ٢٢ "كُمَا" من "أنهكما" منصوبة الموضع، و"كما" من "تلكما" لا موضع لها؛ لأنها حرف خطاب(١).

وقد أورد ابن جني اعتراضا بأنه إذا كانت حرفًا لا اسمًا، فكيف جاز أن تكون الألف المنفصلة التي قبلها تأسيسًا في قول خفاف بن ندبة؟:

وقفْتُ لهُ عُلْوًا وقد نام صحبتي لابني مجدًا أو لأثأر هالكًا
أقول له والرُّمْحُ يأَطِرُ مَتْنَهُ: تأمَّل خُفافًا إنني أنا ذَلِكَا(٢)

ألا ترى أن الألف في "هالكا" تأسيس لا محالة، وقد جمعها مع الألف في "ذلكا"، وهي منفصلة، وليس الروي –وهو الكاف– اسمًا مضمرًا، ولا من جملة اسم مضمر كـ ميم "كماهما"، وهذا يدل على أن الكاف في "ذلك" اسم مضمر لا حرف.

وقد أجاب ابن جني بأن هذا كلام لا يدخل على المذهب في كونها حرفًا، وقد قامت الدلالة على ذلك من عدة أوجه.

---

(١) الخصائص(١٨٩/٢).

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في شرح الكافية للرضي(٤٧٩/٢)، والتذييل(٢٠٨/٣).

ولكن بقي علينا الآن أن نرى وجه علة جواز كون الألف في "ذلك" تأسيسًا مع أن الكاف ليست باسم مضمر.

وعلة ذلك أنها وإن تجرَّدت في هذا الموضع من معنى الاسمية، فإنها في أكثر أحوالها اسم، نحو: رأيتك، وكلمتك، ونظرت إليك، واشتريت لك ثوبًا، وعجبت منك، ونحو ذلك، فلما جاءت ههنا على لفظ تلك التي هي اسم –وهو أقل الموضعين– حملت على الحكم في أكثر الأحوال، لا سيما وهي هنا وإن جردت من معنى الاسمية، فإن ما كان فيها من معنى الخطاب باقيا عليها وغير مختزل عنها.

وإذا جاز حمل همزة علياء على همزة حمراء للزيادة، وإن عريت من التأنيث دعا إلى قلبها في صحراوات، وصحراويٍّ، كان حمل كاف "ذلك" على كاف "رأيتك" جائزًا أيضًا، وإن لم يكن أقوى لم يكن أضعف(١).

ونظير ذلك أن أصغر الناس قدرًا قد يخاطب أكبر الملوك محلًّا بالكاف من غير احتشام منه ولا إنكار عليه. وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير: قد خاطبت ذلك الرجل، واشتريت تينك الفرسين، ونظرت إلى ذينك الغلامين، فيخاطب الصاحب الأكبر بالكاف، وليس الكلام شعرًا، فتحتمل له جرأة الخطاب فيه، كقوله: لقينا بك الأسد، وسألنا منك البحر، وأنت السيد القادر، ونحو ذلك.

وعلة جواز ذلك أنه إنما لم تخاطب الملوك بأسمائها إعظامًا لها؛ إذ كان الاسم دليل المعنى وجاريًا في أكثر الاستعمال مجراه، حتى دعا ذاك قومًا إلى أن زعموا أنَّ الاسم هو المسمَّى، فلمَّا أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تجافوا وتجانفوا عن ابتذال أسمائهم التي هي شواهدهم، وأدلة عليهم إلى الكناية بلفظ الغيبة، فقالوا: إن رأى الملك أدام الله علوّه، ونسأله حرس الله ملكه، ونحو ذلك، وتحاموا "إن رأيت"، و"نحن

(١) الخصائص(٢/١٨٩، ١٩٠).

نسألك"، لما ذكرنا. فهذا هذا. فلمّا تجردت عن هذه الكاف دلالة الاسمية، وجردت للخطاب ألبتة، جاز استعمالها؛ لأنها ليست باسم، فيكون في اللفظ به ابتذال له. فلمّا خلصت هذه الكاف خطابًا ألبتة، وعريت من معنى الاسمية استعملت في خطاب الملوك لذلك.

فإن قيل: فهلّا جاز على هذا أن يقال للملك ومن يلحق به في غير الشعر: "أنت"؛ لأن التاء هنا أيضًا للخطاب، مجردة عنها دلالة الاسمية؟

قيل: التاء في "أنت" وإن كانت حرف خطاب لا اسمًا، فإن معها نفسها الاسم، وهو "أن" من "أنت"، فالاسم على كل حال حاضر، وإن لم تكن الكاف، وليس كذا قولنا: "ذلك"؛ لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف، كما كان له مع التاء في "أنت" اسم للمخاطب نفسه، وهو "أن" فاعرف ذلك فرقًا بين الموضعين[١].

فحرف الخطاب الكاف في "ذاك"، فإن قيل فكيف تثنى وتجمع وهي حرف قيل فيه جوابان:[٢]

أحدهما: أن ذلك ليس بتثنية ولا جمع بل صيغة وضعت لهما.

والثاني: أن الكاف في الأصل اسم مضمر ثم جردت دلالة الاسمية عنها وبقيت لمجرد الخطاب، فبقي عليها اللفظ الذي كان لها وهي اسم، وهذا يرجع إلى معنى الأول لأن الاسم المضمر لا يثنى ولا يجمع على التحقيق.

---

(١) الخصائص(٢/١٩١).

(٢) اللباب (٢/١٤١).

تجريد دلالة الاسمية عن الضمير في (إياك) وأخواته عند سيبويه والأخفش:

ونحو من ذلك ما رآه سيبويه، والأخفش[١] في أن الهاء والياء في "إياه" و"إياي" حرفان، أحدهما للغيبة وهو الهاء، والآخر للحضور وهو الياء؛ وذلك أنه كان يرى أن الكاف في "إياك" حرفٌ للخطاب، فإذا أدخلت عليه الهاءُ والياءُ في "إياه"، و"إياي"، قال: هما أيضًا حرفان للغيبة والحضور، مجردة عنهما دلالة الاسمية، وهو –وإن كان كذلك– جارٍ على القوة، ومقتاس بالصحة[٢].

قال سيبويه: "ولا يجوز (إيا) أن تكون علامة المضمر المجرور، من قبل أن (إيا) علامة للمنصوب"[٣]. وقال: "فجاز أنت ههنا للفاعل، كما جاز (إيا) للمفعول، لأن (إيا) و(أنت) علامتا الإضمار"[٤]. وقال: "اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيا)"[٥]. وقال: "واعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع (إيا) موقعها، وقد تكون علامته إذا أضمر (إيا) فأما علامة الثاني التي لا تقع (إيا) موقعها فقولك : أعطانيه، وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه"[٦].

---

(١) رأي الأخفش في: الإغفال (١/٤٠ : ٤٣)، وسر صناعة الإعراب (١/٣١٣)، والتصريح (١/١٠٢).

(٢) الخصائص(٢/١٩١).

(٣) الكتاب (٢/٢٦٢).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٥٩).

(٥) المصدر السابق(٢/٣٥٥).

(٦) المصدر السابق (٣/٣٦٣).

وعلل ابن جني:" أنه لا يمتنع أن يكون الهاء والياء في إياه وإياي وتثنيتهما وجميعهما حروفًا كما كانت الكاف في «إياك» حرفًا وأن يكون ما بعد (إيا) إنما اختلف لاختلاف أعداد المضمرين وأحوالهم من الحضور والمغيب، ولسنا نجد حالا سوغت هذا المعنى للكاف وانكفت عن الهاء والياء، ويؤكد صحة هذا المذهب عندك أن غير الكاف لحقه من سلب الاسمية عنه وإخلاصه للحرفية فألحق الكاف، وهو التاء في «أنت» والألف في قول من قال: قاما أخواك، والواو في قول من قال: قاموا إخوتك، والنون في قول من قال: قمن الهندات، ألا ترى أن من قال: أخواك قاما، فالألف عنده علامة الضمير والتثنية، وإذا قال: قاما أخواك فالألف في «قاما» إنما هي مخلصة لمعنى التثنية مجردة من مذهب الاسمية لامتناع تقدم المضمر وخلو الفعل من علم الضمير بارتفاع الاسم الظاهر بعده، وكذلك من قال: إخوتك قاموا، فالواو في «قاموا» علم الضمير، والجمع، وإذا قيل: قاموا إخوتك، فالواو علم الجمع مجردة من معنى الاسمية ألبتة، وكذلك القول في نون الجمع، نحو قولك: الهندات قمن، وقمن الهندات، فكما جاز لجميع هذه الأشياء أن تكون في بعض المواضع دالة على معنى الاسمية والحرفية ثم تخلع عنها دلالة الاسمية في بعض المواضع، فكذلك لا ينفك أن تكون الهاء والياء في نحو: ضربه وضربني يدلان على معنى الاسمية والحرفية، فإذا قامت: إياه وإياي تجردتا من معنى الاسمية، وخلصتا للآلة الحرفية"[(١)].

ومن الآراء الأخرى في المسألة أن الضمير هو الكاف، و(إيا) دعامة تعتمد عليها اللواحق، وهذا رأي جمهور الكوفيين [(٢)]، واختاره الرضي [(٣)]،

---

(١) سر صناعة الإعراب (٣١٧/١).

(٢) ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢)، ائتلاف النصرة (١٠٤).

(٣) شرح الكافية (٤٢٥/٢).

والمالقي [١]، وأبو حيان[٢].

قال المالقي: «(إيا) لم تأت في كلام العرب إلا وصلة للمضمر المنصوب؛ ليعلم أنه مفصول مما كان يتصل به من الفعل والاسم الذي في معناه، وبعضهم يسميها دعامة ... فلما حذف الفعل لكثرة الاستعمال بقي المضمر وحده، فجعلنا له (إيا) دعامة لئلا يبقى منفصلًا من الفعل، أو ما في معناه، فعلى هذا تتصل (إيا) بالمضمر المتصل على جميع أنواع صيغه .... والأصل في ذلك كله الاتصال بالفعل أو ما في معناه؛ لأنه ضعيف لكونه في الأصل على حرف واحد، فاتصل بما قبله ليتقوى النطق به، ولما اتصل بما قبله صار معه كالكلمة الواحدة، فإذا وقع الاعتناء أو موجب التقديم قدم، فلم يصح النطق به وحده، فجعلت (إيا) له دعامة ليتقوى بها النطق...»[٣].

تجريد دلالة الاسمية عن الضمير في نحو (أنت) وأخواته:

ونظير الكاف في رأيتك إذا جردت عنها دلالة الاسمية، واستقرّت للخطاب (التاء) في قمت وقعدت ونحو ذلك، هي هنا تفيد الاسمية والخطاب، ثم تتجرد عنها دلالة الاسمية، وتخلص للخطاب ألبتة في "أنت" و"أنت". فالاسم "أن" وحده، والتاء "من بعد" للخطاب. وإليه ذهب البصريون[٤]، واختاره ابن

---

(١) رصف المباني (صـ ١٣٨).

(٢) التذييل والتكميل (٢/٢١٣).

(٣) رصف المباني (صـ١٣٧ ، ١٣٨).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش(٣/٩٥)، شرح التسهيل للمرادي(صـ١٥٥)، التذييل والتكميل (٢/١٩٦)، تمهيد القواعد (صـ٥٠١)، التصريح بمضمون التوضيح (١/١٠٤)، موصل النبيل (صـ٩٨)، همع الهوامع (١/٢٣٥)، نتائج التحصيل (صـ٥٨٤).

السراج [١]، والوراق [٢]، والعكبري [٣]، والخوارزمي [٤]، وابن يعيش [٥]، وابن مالك[٦].

وحجة هذا المذهب: أن التاء في (أنت) حرف معنى مجرد من معنى الاسمية؛ إذ لوكان اسمًا لكان له موضع من الإعراب ولو اعتقد له موضع من الإعراب لكان إما رفعًا أو نصبًا أو جرًا فلا يجوز أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا لأنه لا رافع ولا ناصب، ولا يجوز أن يكون مخفوضًا لأنه مضمر، والمضمرات لا تضاف من حيث كانت معرفة، وإذا بطل أن يكون له موضع من الإعراب بطل أن يكون اسمًا، فليست (التاء) في (أَنْتَ) كالتاء في (ضربت)، كما أن الكاف في ذلك والنجاءك ليست كالكاف في (غلامك وصاحبك)، وإذا ثبت أنها حرف كان حقه السكون وإنما حرك لأجل الساكن قبله، وخص بالفتحة لخفتها: كـ واو العطف، و(فائه) وهمزة الاستفهام، ونحوهن من حروف المعاني، ولتكون حركتها كـ (التاء) في (ضربت وقتلت) حيث كانا جميعًا للخطاب، وإن اختلف حالاهما[٧].

ومن الأقوال الأخرى في المسألة أن (التاء) هي الاسم، وهي التي كانت في (فعلتَ)، وكُثِّرتْ بـ (أَنْ). وهو مذهب الكوفيين[٨]، والرضي، وأبي حيان [٩].

---

(١) الأصول (١١٧/٢).
(٢) علل النحو (ص٤١٢).
(٣) اللباب (٤٧٦/١).
(٤) ترشيح العلل (صـ٣٣٤).
(٥) شرح المفصل (٩٥/٣).
(٦) شرح التسهيل (١٤٠/١).
(٧) شرح المفصل لابن يعيش(٩٥/٣).
(٨) التذييل والتكميل(١٩٦/٢)، التصريح بمضمون التوضيح (١٠٤/١).
(٩) التذييل والتكميل (١٩٦/٢، ١٩٧).

قال الرضي :"وقال بعضهم :إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة، فكانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها دعموها بأنْ المستقل لفظًا كما هو مذهب الكوفيين، وابن كيسان في إياك وأخواته ...وما أرى هذا القول ببعيد من الصواب في الموضعين"(١).

وحجتهم: أنه قد ثبت اسمية (التاء) في (ضَربتَ) وفروعه بلا خلاف، وفائدتها هنا في (أَنْتَ) وفروعه فائدة (فَعلتَ) وفروعه، ولم يثبت في كلام العرب أن (التاء) للخطاب فيحمل عليه هذا، وقد ثبتت الاسمية، فيحمل هذا عليه ولا يمكن أن يكون (أن) الضمير هو ضمير الخطاب، ومن حيث إن (التاء) التي تدل على الخطاب تنافي التكلم(٢).

تجريد دلالة الاسمية عن الكاف في (أرأيتك زيدا):

وللتاء موضع آخر تخلص فيه للاسمية ألبتة، وليس "ذلك للكاف". وذلك الموضع قولهم: أرأيتك زيدًا ما صنع. فالتاء اسم مجرَّد من الخطاب، والكاف حرف للخطاب مجرد من الاسمية؛ ولذلك لزمت التاء الإفراد والفتح في الأحوال كلها، نحو قولك للمرأة: أرأيتك زيدًا ما شأنه، وللاثنين، "وللاثنتين" أرأيتكما زيدًا أين جلس؟ ولجماعة المذكر والمؤنث: أرأيتكم زيدًا ما خبره؟ وأرأيتكن عمرًا ما حديثه؟ فالتغيير للخطاب لاحق للكاف. والتاءُ لكونها لا خطاب فيها على صورة واحدة؛ لأنها مخلصة اسمًا(٣).

---

(١) شرح الكافية للرضي(٢/٤١٨).

(٢) التذييل والتكميل (٢/١٩٧).

(٣) الخصائص(٢/١٩٢).

فإن قيل: هذا ينقض عليك أصلًا مقررًا؛ وذلك أنك إنما تعتلُّ لبناء الأسماء المضمرة بأن تقول: "إن شبه الحرف غلب عليها ومعنى الاسم بعد عنها"، وذلك نحو قولك: "ذلك" وأولئك، فتجد الكاف مخلصة للخطاب، عارية من معنى الاسم. وكذلك التاء في أنتَ وأنتِ عارية من معنى الاسم، مجردة لمعنى الحرف. وأنت مع هذا تقول: إن التاء في أرأيتك زيدًا أين هو؟، ونحو ذلك، قد أخلصتها اسمًا، وجردت عنها دلالة الخطاب. فإذا كانت قد تخلص في موضع اسمًا، كما خلصت في آخر حرفًا تعادل أمرها، ولم يكن لك عذر في الاحتجاج بإحدى حاليها.

"قيل: إن" الكاف في "ذلك" جُرّدت من معنى الاسمية، ولم تقرن باسم المخاطب بها. والتاء في أرأيتك زيدًا ما صنع، لم تجرّد من معنى الحرفية إلّا مقترنة بما كان مرة اسمًا، ثم جرد من معنى الاسمية، وأخلص للخطاب والحرفية وهو الكاف في "أرأيتك زيدًا ما صنع" ونحوه.

فأنت إن جردت عن تاء "أرأيتك زيدًا ما خبره" معنى الحرفية، فقد قرنت بها ما جردته من معنى الاسمية، وهو الكاف بعدها، فاعتدل الأمران باقتران الاسم ألبتة بالحرف ألبتة. وليس كذلك "ذلك"؛ لأنك إنما معك الكاف المجرَّدة لمعنى الخطاب، لا اسم معها للمخاطب بالكاف، فاعرف ذلك. وكذلك أيضًا في "أنت" قد جرّدت الاسم وهو "أن" من معنى الحرفية، وأخلصت التاء ألبتة بعده للخطاب، كما أخلصت الكاف بعد التاء في "أرأيتك عمرًا ما شأنه" حرفًا للخطاب.

فإن قلت: فـ "أن" من "أنت" لم تُستعمل قط حرفًا، ولا جردت دلالة الاسمية عنها، فهذا يقوي حكم الأسماء المضمرة، كما أضعفها ما قدمت أنت من حالها في تجردها من معنى الاسمية، وما غلب عليها من حكم الحرفية.

قيل: لسنا ندَّعي أن كل اسم مضمر لا بُدَّ من أن يتجرد عنه حكم الاسمية، ويخلص للخطاب والحرفية، فيلزمنا ما رمت إلزامنا إياه، وإنما قلنا: إن معنى الحرفية

قد أخلص له بعضها، فضعف لذلك حكم جميعها، وذلك أن التجريد العارض فيها إنما لحق متصلها دون منفصلها –وذلك لضعف المتصل– فاجترئ عليه لضعفه، فتجرد معنى الاسمية منه.

وأما المنفصل فجارٍ بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القوية المعربة. وهذا واضح[١].

فإن قلت: في الأسماء الظاهرة كثير من المبنية، نحو: "هذا، وهذي، وتاك، وذلك، والذي والتي، وما، ومن، وكم، وإذ" ونحو ذلك، فهلَّا لمَّا وجد البناء في كثير من المظهرة سرى في جميعها، كما أنه لما غلب شبه الحرف في بعض المضمرة أجرى عليها جميعها على ما قدمته؟

فالجواب: أن الأسماء المظهرة من حيث كانت هي الأُوَل القدائم القوية، احتمل ذلك فيها لسبقها وقوتها، والأسماء المضمرة ثوانٍ لها وأخلاف منها، ومعوضة عنها، فلم تقو قوة ما هي تابعة له، ومعتاض منه، فأعلها ما لا يعله، ووصل إليها ما يقصر دونه [٢].

وأيضًا، فإن المضمر المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأسير في الاستعمال منه، ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتَّصل لم تأت بالمنفصل. فهذا يدلك على أن المتَّصل أخف عليهم وآثر في أنفسهم. فلما كان كذلك وهو مع ذلك أضعف من المنفصل، وسرى فيه لضعفه حكمٌ لزم المنفصلَ، أعني: البناء؛ لأنه مضمر مثله، ولاحق في سعة الاستعمال به[٣].

---

(١) الخصائص(٢/١٩٣).

(١) الخصائص (٢/ ١٩٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٩٤).

فإن قيل: وما الذي رغَّبهم في المتصل حتى شاع استعماله، وصار متى قدر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه؟

قيل: علة ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رغب فيها وفزع إليها طلبًا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيد ضرب زيدًا، فجئت بعائده مظهرًا مثله، لكان في ذلك إلباس واستثقال.

أما الإلباس فلأنك إذا قلت: "زيد ضربت زيدًا"، لم تأمن أن يظن أن زيدًا الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقع مترقب. فإذا قلت: "زيد ضربته" عُلِمَ بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة، وزال تعلق القلب لأجله وسببه؛ وإنما كان كذلك لأنَّ المظهر يرتجل، فلو قلت: زيد ضربت زيدًا لجاز أن يتوقَّع تمام الكلام، وأن يظنَّ أن الثاني غير الأول، كما تقول: زيد ضربت عمرًا، فيتوقع أن تقول: في داره أو معه أو لأجله. فإذا قلت: زيد ضربته، قطعت بالضمير سبب الإشكال من حيث كان المظهر يرتجل، والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللغة[1].

فهذا وجه كراهية الإشكال، وأما وجه الاستخفاف: فلأنك إذا قلت: العبيثران شممته، فجعلت موضع التسعة واحدًا، كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها، فتقول: العبيثران شممت العبيثران. وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول. وكذلك ما تحته من العدد الثماني والسباعي فما تحتهما، هو على كل حال أكثر من الواحد.

فلمَّا كان الأمر الباعث عليه والسبب المقتاد إليه إنما هو طلب الخفة به، كان المتصل منه آثر في نفوسهم وأقرب رحمًا عندهم، حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه.

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٩٥).

فلذلك لما غلب شبه الحرفية على المتصل بما ذكرناه: من تجريد دلالة الاسمية عنه في ذلك وأولئك وأنتَ وأنتِ، وقاما أخواك، وقاموا إخوتك، :

ويعصـــــرن الســـــليط أقاربـــــه وقلـــن الجـــواري مـــا ذهبـــت مـــذهبا[١]

حملوا المنفصل عليه في البناء؛ إذ كان ضميرًا مثله، وقد يستعمل في بعض الأماكن في موضعه، نحو قول أبي بجيلة "وهو بيت الكتاب:

كأنَّـــــا يـــــوم قـــــرى إذّ مـــــا نقتـــــل إيانـــــا[٢]

وبيت أمية:

بِالْبَاعِـثِ الْـوَارِثِ الأَمْـوَاتِ قَـدْ ضَـمِنَتْ إيَّـاهُمُ الأرضُ فِـي دهـر الـدَّهَارِير[٣]

وكذلك قد يستعمل المتصل موضع المنفصل، نحو قوله:

فمـــا نُبـــالِي إذا مـــا كنـــتِ جارَتَنَـــا ألّا يجاورنـــــــا إلّاك ديـــــــار[٤]

فإن قلت: زعمت أن المتصل آثر في نفوسهم من المنفصل، وقد ترى إلى أكثر استعمال المنفصل موضع المتصل، وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل، فهلَّا دلَّك ذلك على خلاف مذهبك؟

قيل: لمَّا كانوا متى قدروا على المتَّصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل، غلب حكم المتصل، فلمَّا كان كذلك عوَّضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل، كما قلبوا الياء إلى الواو في نحو: الشروي والفتوي؛ لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة.

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو في معاني القرآن للفراء(٤/١)، والخصائص(١٩٦/٢).

(٢) البيت من بحر الهزج، وهو في الخصائص(١٩٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(٣١٨/٢).

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو للفرزدق في الديوان(٢١٤/١)، واللمع(صـ ١٠٣).

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو في المفصل(صـ١٦٨)، والتصريح(٩٨/١).

ومن ذلك قولنا: ألا قد كان كذا، وقول الله ـ سبحانه ـ : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ ﴾ هود: ٥، فـ "ألا" هذه فيها هنا شيئان: التنبيه وافتتاح الكلام، فإذا جاءت معها "يا" خلصت افتتاحًا "لا غير"، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ "يا" دونها، وذلك نحو قول الله –عز اسمه : ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ﴾ النمل: ٢٥ وقول الشاعر:

أَلا يَـا سـنا بـرق علـى قُلَـل الْحِمْـيَ لَهِنَّـك مـن بـرق عَلَـيَّ كـريم[1]

تجريد دلالة الاسمية عن ضمير الفصل على رأي جمهور النحويين

ضمير الفصل: يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده– إذا كان الخبر معرفة أو مضارعًا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كـ(أفعل) من كذا– أحدُ الضمائر المنفصلة؛ ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضربًا من التوكيد.

ويسميه البصريون فصلًا، والكوفيون عمادًا؛ وذلك في قولك: زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ ﴾ الأنفال: ٣٢، وقال تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ المائدة: ١١٧، وقال ـ تعالى ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ ﴾ آل عمران: ١٨٠، وقال ـ تعالى ـ:﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ﴿٣٩﴾ ﴾ الكهف: ٣٩ چ ويدخل عليه لام الابتداء، تقول إن كان زيد لهو ظريف، ﴿ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ ﴾ الصافات: ١٦٥.

وقد اختلف النحويون في اسميته:

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو في الخصائص(٢/١٩٧).

القول الأول: **أنّه حرف لا محلَّ له من الإعراب، اعتبارًا بانتفاء الإعراب عنه، وهو مذهب جمهور النحويين** (١).

وعلل ابن يعيش بأنك إذا جعلته فصلًا فقد سلبته معنى الاسمية وابتززته إياه، وأصرته إلى حيز الحروف" (٢).

وعلل الرضي لذلك أنه لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل هو دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفًا وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة، أي صيغة الضمير المرفوع، وإن تغير ما بعده عن الرفع إلى النصب، لأن الحروف عديمة التصرف، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حال الاسمية، أعني كونه مفردًا ومثنى... لعدم عراقته في الحرفية (٣).

ولو كان اسمًا لكان محله من الإعراب الرفع، لكونه مضمرًا مرفوعًا، ولو كان كذلك لَما جاز وقوع الاسم المنصوب بعده، نحو: كان زيد هو الفاضلَ. وحمله على كاف الخطاب مع أسماء الإشارة في نحو: (ذلك) و(أولئك)، فإنها قد خلصت للحرفية، فصارت حرفًا بعد أن كانت اسمًا، فكذلك هذا الضمير.

وقد أجاب عنه المالقي بأنه لا يلزم من كونها لا موضع لها من الإعراب نفي اسميتها؛ وذلك لأن كونها لا موضع لها من الإعراب نفيُ عارضٍ من عوارضَ عنها، وغايته أنه لازم لأكثر الأسماء، ونفى ما يعرض لا ينتفي به الأصل، إنما ينتفي الشيء بانتفاء وصفه الذاتي له(٤).

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور(١٦٢/٢)، والنكت الحسان (صـ ٢٩٠).

(٢) شرح المفصل (١١٣/٣).

(٣) شرح الكافية، للرضي (٢٦/٢).

(٤) التذييل والتكميل (٢٨٦/٢)، والبرود الضافية (ص ١٠٣١).

القول الثاني: أنّه اسم لا محلَّ له من الإعراب. وهذا رأي الخليل، وبعض البصريّين[١].

قال سيبويه:" اعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيدًا هو خيرًا منك، وكان عبد الله هو الظريفَ... فصار «هو» وأخواتها هنا بمنزلة(ما) إذا كانت لغوًا في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر"[٢].

قال الخليل:" وعظيم والله جعلهم "هو" وأخواتها فصلًا في المعرفة، وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت لغوًا، لأن (هو) بمنزلة (أبوه)، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا"[٣].

وإنما استعظم ذلك؛ لأنها عنده أسماء، وليس لها موضع من الإعراب. وهذا على خلاف الأصول.

وتعلق الخليل ومن قال بقوله بأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، ولا يقدح في هذا انتفاء الإعراب عن المحل؛ ولأن سببه التركيب، وهذه الفصول مجردة من التركيب، فلما انتفى عنها سبب الإعراب وهو التركيب، وجب انتفاء الإعراب عن محلها؛ إذ معلوم أن السبب مع سببه نفيًا وإثباتًا [٤].

وأرى أنَّ ضمير الفصل أحد ضمائر الرفع المنفصلة، وينطبق عليه كل ما ينطبق عليها، ولا نرى من وجه لحرفيّة ضمير الفصل على الإطلاق؛ فقد عدّ النحاة الاسم ما يقبل الإسناد بطرفيه، وضمير الفصل يصلح ركنًا للإسناد بطرفيه. وانظر إن شئت

---

(١) الإنصاف(٢/٧٠٦)، ومغني اللبيب (٢/٥٧١).

(٢) الكتاب (٢/٣٩٠، ٣٩١)، بتصرف.

(٣) الكتاب (٢/٣٩٧).

(٤) شرح الجمل، لابن الفخار(٦٤١).

قوله ـ تعالى ـ :﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿٣﴾﴾ الكوثر: ١ - ٣، وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾﴾ فاطر: ١٠.

وحتّى الذين قالوا بحرفيّته أو عدّوه اسما لا محلّ له من الإعراب أحسّوا بصعوبة الحكم عليه بذلك؛ فاستعملوا عبارات شديدة لوصف هذا التحوّل من مثل: الخلع، والابتزاز، والسلب، والإلغاء، واللغو، كما في قول الخليل:" والله إنَّه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة، وتصييرهم إيّاها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوا". وعبارة ابن يعيش: "إنَّ الضمير إذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسميّة وابتززته إيّاه، وأصرته إلى حيِّز الحروف، وألغيته كما تلغى الحروف"[(١)] ، وعبارة الرّضيّ: "وانخلع عنه لباس الاسميّة[(٢)]".

تجريد دلالة الاستفهام عن (مَنْ) الاستفهامية:

من ذلك حكاية يونس قول العرب: ضرب مَنٌ منًا، أي: إنسانٌ إنسانًا، أو رجلٌ رجلًا، أفلا تراه كيف جرد "مَنْ" من الاستفهام ولذلك أعربها[(٣)].

تجريد دلالة الاستفهام عن (أي) الاستفهامية:

نحو قولهم في الخبر: مررت برجل أيِّ رجل، فجرد "أيّا" من الاستفهام أيضًا، وعليه قول الشاعر:

حتَّى كأن لم يكُنْ إلاَّ تذكُّره والدَّهرُ أيَّمَا حالٍ دَهَاريرُ[(٤)]

---

(١) شرح المفصل(٢/٣٣٣).

(٢) شرح الكافية(٢/٤٦١).

(٣) الكتاب(٢/٤١١)، والخصائص(١/١٣١).

(٤) البيت من بحر البسيط ، وهو من شواهد الكتاب(١/٢٤٠)، والخصائص(٢/١٨١).

أي: "والدهر" في كل وقت وعلى كل حال دهارير، أي: متلوّن ومتقلّب بأهله. ومنه قول الشاعر:

وأسماءُ ما أسماءُ ليلةَ أدلجت إليَّ وأصحابي بأيٍّ وأينما[١]

فجرَّد "أي" من الاستفهام ومنعها الصرف، لما فيها من التعريف والتأنيث؛ وذلك أنه وضعها علمًا على الجهة التي حلَّتها[٢].

تجريد دلالة (إذ) و (إذا) عن الظرفية

(إذن) حرفٌ، وهو "إذا" التي كانت ظرفًا لما يستقبل، وكانت غير منونة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، تجرد منها معنى الاسمية، كما فعلوا ذلك بـ(إذ)، وبكاف الخطاب، وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل، تجرد منها معنى الاسم وصارت حروفًا لا مواضع لها من الإعراب.

وكذلك فعلوا بـ (إذا)، إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف، والقياس إذا وقفت عليها أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنما نونوها لما فصلوها عن الإضافة إذ التنوين علامة الانفصال، كما فعلوا بـ(إذ) حين فصلوها عن الإضافة، إلى الجملة، فقالوا: يومئذ فصار التنوين معاقبًا للجملة، إلا أن "إذا" في ذلك الموضع لم تخرج عن الاسمية بدليل إضافة "يوم"، و"حين" إليها، وإنما أخرجوها عن الاسمية، في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ الزخرف: ٣٩، جعلها سيبويه ههنا حرفًا بمنزلة (إن) [٣].

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو في الخصائص(١٨٢/٢).

(٢) الخصائص(١٨٢/٢).

(٣) نتائج الفكر(صـ ١٠٤).

فإن قيل: ليس شيء من هذه الأشياء التي صيرت حروفًا بعد ما كانت أسماء، إلا وقد بقي فيها معنى من معانيها، كما بقي في " كاف" الخطاب معنى الخطاب، وفي "على" معنى الاستعلاء، فماذا بقي في (إذ) و (إذا) من معانيهما في حال الاسمية؟

فالجواب: أنك إذا قلت: "سأفعل كذا إذا خرج زيد أو قدم عمرو"، ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به، وكذلك إذا قال لك القائل: "قد أكرمتك" فقلت: "إذن أحسن إليك"، ربطت إحسانك بإكرامه وجعلته جزاء له، فقد بقي فيها طرف من معنى الجزاء وهي حرف، كما كان فيها معنى الجزاء وهي اسم.

وأما " إذ" في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ ففيها معنى الاقتران بين الفعلين، كما كان فيها ذلك في حال الظرفية، تقول: لأضربن زيدًا إذ شتمني " فهي – وإن لم تكن ظرفًا ففيها من المعنى الأول طرف، كأنك تنبهه على أنك تجازيه على ما كان منه إذ شتم، فإن لم يكن الضرب واقعًا في حال الشتم، فله رد عليه وتنبيه عليه.

فقد لاح لك قرب ما بينهما وبين "أن" التي للمفعول من أجله، ولذلك شبهها سيبويه بها في كتابه(١).

وعجبًا للفارسي حيث غاب ذلك عنه وجعلها ظرفًا، ثم تحيل في إيقاع الفعل الذي هو النفع فيها وسوقه إليها(٢).

وأما (إذ) إذا كانت منونة فإنها لا تكون إلا مضافًا إليها ما قبلها، لتعتمد على الظرف المضاف إليها فلا يزول عنها معنى الظرفية، كما زال عن أختها حين نونوها وفصلوها عن الفعل الذي كانت تضاف إليه.

---

(١) الكتاب(١/٢٩٤).

(٢) الخصائص(٢/١٧٤، ١٧٥)، وانظر : نتائج الفكر(صـ ١٠٥).

والأصل في هذا أن (إذ)، و(إذا) في غاية من الإبهام والبعد عن شبه الأسماء، والقرب من الحروف، لعدم الاشتقاق، وقلة حروف اللفظ، وعدم التمكن وغير ذلك، فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يبنى للزمان، ويفتقر إلى الظروف، لما عرف فيها معنى الاسم أبدًا، إذ لا تدل واحدة منهما على معنى في نفسها إنما جاءت لمعنى في غيرها، فإذا قطعت عن ذلك المعنى تمحض معنى الحرف، إلا أن "إذ" لما ذكرناه من إضافة ما قبلها من الظروف إليها لم يفارقها معنى الاسم. وليست الإضافة إليها في الحقيقة، ولكن الجملة التي عاقبها التنوين.

وأما "إذن" فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يعضد معنى الاسمية فيها، فصارت حرفا لقربها من حروف الشرط في المعنى، ولما صارت حرفًا مختصا بالفعل مخلصًا له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال. نصبوا الفعل بعده، إذ ليس واقعا موقع الاسم فيستحق الرفع، ولا هو غير واجب فيستحق الجزم، فلم يبق إلا النصب. ولما لم يكن العمل فيها أصلًا لم تقو قوة أخواتها، فأُلغيت تارة وأعملت أخرى، وضعفت عن عوامل الأفعال.

فإن قيل: فهلا فعلوا بها ما فعلوا بـ "إذ" حين نونوها، وحذفوا الجملة بعدها فيضيفوا إليها ظروف الزمان كما يضيفونها إلى "إذ" في قولك: "حينئذ" "يومئذ"، إذ الإضافة في المعنى إلى الجملة التي عاقبها التنوين؟

فالجواب: أن "إذ" قد استعملت مضافة إلى الفعل (المستقبل) في المعنى على وجه الحكاية للحال، كما قال ـ تعالى ـ : ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ البقرة: ١٦٥، ولم يستعملوا (إذا) مضافة إلى الماضي بوجه ولا على حال، فلذلك استغنوا بإضافة الظروف إلى "إذ" وهم يريدون الجملة بعدها عند إضافتها إلى (إذا).

مع أن (إذ) في الأصل حرفان، و(إذن) ثلاثة أحرف، فكان ما هو أقل حروفًا في اللفظ أولى بالزيادة فيه، وإضافة الأوقات إليه زيادة فيه، لأن المضاف والمضاف إليه

بمنزلة اسم واحد.

وأقوى من هذا أن "إذن" فيها معنى الجزاء، وليس في "إذ" منه رائحة، فامتنع إضافة ظروف الزمان إلى "إذن"، لأن ذلك يبطل ما فيها من معنى الجزاء، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلو أضيف "اليوم" و"الحين" إليها لغلب عليها حكمه، لضعفها عن درجة حروف الجزاء[1].

تجريد دلالة (إذما) عن الظرفية

الجوازم قسمان:

منها: ما يجزم فعلًا واحدًا، وهي أربعة: (لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهى).

ومنها: ما يجزم فعلين، وهي كلم المجازاة، ومنها (إذما)، وقد اختلف النحويون في ظرفيتها وحرفيتها[2].

القول الأول: ذهب سيبويه إلى أنها قد خرجت إلى الحرفية؛ لأنها بعد التركيب حدث فيها معنى آخر بدليل أنه يجزم بها، ويصير معناها الاستقبال .

قال سيبويه:" فما يجازي به من الأسماء غير الظروف: من، وما، وأيهم. وما يجازي به من الظروف: أي حين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، ومن غيرهما: إن، وإذ ما".[3]

فسيبويه يرى أن: القولُ بإفادتها معنى (إن)، وهو المجازاة مع بقائها اسمًا دعوى؛ لأن هذا لم يثبت إلا في الحروف.

---

(١) نتائج الفكر(صـ ١٠٥، ١٠٦).

(٢) البرود الضافية(ص١٤٥٨).

(٣) الكتاب (٥٦/٣ ، ٥٧).

القول الثاني: ذهب المبرد [١] إلى أنها باقية على الظرفية؛ لأن القول بخروجها عن الظرفية دعوى.

والذي قاله المبرد:" (هذا باب المجازاة وحروفها) وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره، فمن عواملها من الظروف أين ومتى وأنى وحيثما، ومن الأسماء: من، وما، وأي، ومهما، ومن الحروف التي جاءت لمعنى (إن)، و(إذما)؛ وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها فحرفها في الأصل (إن)، وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها، وكل بابٍ فأصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى"[٢].

أرى أن ما ذهب إليه المبرد هو الراجح، والذي يرجح مذهبهما في (حيثما) أن كان سيبويه يوافق في بقائها ظرفًا، فتحمل (إذما) عليها[٣].

ثم إنها قبل دخول "ما" كانت اسمًا، والأصل عدم التغيير. وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة، واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها، تغيير ذاتها كالمضارع، فإنه موضوع لأحد الزمانين: الحال، أو الاستقبال، وإذا دخل عليه "لم"، انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها[٤].

---

(١) المقتضب(٤٦/٢)، شرح التسهيل لابن مالك(٧٢/٤)، شرح الكافية لابن حاجي عوض(ص١٠١٤).

(٢) المقتضب (٤٦/٢).

(٣) البرود الضافية (ص ١٤٦٣).

(٤) التصريح(٣٩٨/٢).

تجريد "بين" و(حيث) عن الظرفية:

ومن تجريد «بين» عن الظرفية قول الشاعر: –

ولم يتْرُكِ النبلُ المخالفُ بينها ... أخًا لأخٍ يُرجى ومأثورة الهندِ[1]

«بينها» في موضع رفع بإسناد (المخالف) إليه إلا أنه بني لإضافته إلى مبني مع إبهامه، وقد تكون «بين» ظرف زمان كما تكون ظرف مكان، فمن ذلك: حديث ساعة يوم الجمعة هي ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة.

ومن الظروف المكانية ما ندر تجرده عن الظرفية، فمن ذلك «حيث» فكونه ظرفا هو الشائع كقوله تعالى: ﴿وَٱمۡضُواْ حَيۡثُ تُؤۡمَرُونَ ٦٥﴾ الحجر: ٦٥ ، وكونه مجردا عن الظرفية كقول زهير:

فشَدَّ ولم يَنْظُر بُيوتا كثيرةً ... لدى حيثُ ألقتْ رحلها أمُّ قَشْعَمِ[2]

تجريد دلالة اسم الإشارة عن معناه:

قد اختلف النحويون في مجيء "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة اسما موصولًا:

القول الأول: ذهب البصريون إلى أن "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة لا يكون بمعنى (الذي)، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة، وقد اشترطوا لموصولية (ذا) ثلاثة أمور:

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو في شرح التسهيل لابن مالك(٢/٢٣١)، والتذييل(٨/٥٣).

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لزهير في الديوان(صـ ٨٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢٣٢)، والتذييل(٣/٤٠٠، ٤١٣)، والشاهد فيه تجريد(حيث) عن الظرفية، حيث وقعت مضافا إليه.

أحدها: ألا تكون للإشارة، نحو: "من ذا الذاهب"؟ و"ماذا التَّواني"؟ أي من هذا الذاهب؟ وما هذا التواني؟

والثاني: ألا تكون ملغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع "ما" في نحو: "ماذا صنعت"، كما قدرها كذلك من "قال عمَّاذا تسأل" فأثبت الألف، لتوسطها.

والثالث: أن يتقدمها استفهام بـ(ما) باتفاق، أو بـ(من) على الأصح، كقول لبيد:

ألا تَسْـــألانِ الْمـــرءَ مَـــاذَا يُحَـــاوِلُ أنَحْـــبٌ فَيُقْضَـــى أَم ضَـــلالٌ وَبَاطِـــلُ[(١)]

وقول يزيد بن مفرغ:

أَلا إن قَلْبِـــــي لَـــــدَى الظَّاعِنِينَـــــا حَـــزِينٌ فَمَـــنْ ذَا يُعَـــزِّي الحَزِينَـــا[(٣)]

وحجتهم أن الأصل في "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة أن تكون دالة على الإشارة، و"الذي" وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها؛ فينبغي أن لا تحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال.

---

(١) البيت من بحر الطويل، للبيد في الديوان(صـ ٢٥٤)، وهو الأصول(٢/٢٦٤)، وشرح المفصل لابن يعيش(١/١٩٧).

(٢) البيت من الطويل، ليزيد بن مفرغ في الديوان (ص ٨٤)، والشاهد فيه استعمال (ذا) اسما موصولا بعد (ما) الاستفهامية، والبيت في: الأصول(٢/١٤٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢١٩).

(٣) البيت من المتقارب، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/١٩٩)، والتذييل(٣/٤٣) والشاهد فيه كالذي قبله.

(٤) البيت من الطويل، ينظر: الديوان (ص ٨٤)، والبيت في: الأصول(٢/١٤٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢١٩)، والشاهد فيه استعمال (ذا) اسما موصولا بعد (ما) الاستفهامية.

القول الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى (الذي)، والأسماء الموصولة، نحو: "هذا قال ذاك زيد"، أي: الذي قال ذاك زيد، ولا يشترطون تقدُّم (ما) ولا (من).

وحجتهم: أنه قد جاء ذلك في كتاب الله ـ تعالى ـ وكلام العرب، قال ـ تعالى ـ : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ طه: ١٧، والتقدير فيه: ما التي بيمينك، فما: مبتدأ، وتلك: خبره، وبيمينك: صلة (تلك)، فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة[١].

ومن الشعر قول الشاعر:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمَارَةٌ ... أَمِنْتِ، وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[٢]

جوز الكوفيون استعمال (ذا) موصولا دون (ما) كما لو كانت مع (ما) أو (من)، ومنعه البصريون، وفرقوا بأن(ما) الاستفهامية إذا انضمت إلى (ذا) أكسبته معناها، فخرج من التخصيص إلى إبهام (الذي)، قال صاحب البسيط: ولا قياس مع الفارق[٣].

توضيح الفارق: إذا تقدمت(ما) أو (من) على (ذا) يجوز أن تكون للإشارة؛ لأن (من) أو (ما) الاستفهاميتين إذا انضمتا إلى (ذا) أكسبتهما معناها، فخرجت (ذا) من التخصيص إلى إبهام (الذي).

---

(١) الإنصاف(٢/٥٩٠).

(٢) البيت من الطويل، ينظر: الديوان(صـ ١٧٠)، والشاهد فيه قوله: (وهذا تحملين طليق) على رأي الكوفيين حيث يجوز كون (ذا)، وجميع أسماء الإشارة أن تكون موصولة بغض النظر عن هاء التنبيه التي تتصل بهذه الأسماء، والتقدير: والذي تحملينه طليق.

(٣) الأشباه والنظائر(٢/٥٣٧).

وقد بطل قياس الكوفيين من حمل(ذا) بدون اتصالها بـ (ما) أو (من) عليها لو اتصلا بها بوجود الفارق بينهما في المعنى، كما أشار إلى ذلك صاحب البسيط، فـ (ذا) تفيد الاختصاص والتعيين بدون(ما) أو (من)، أما مع اتصالها بهما فهي تفيد الإبهام؛ لأن(ما) الاستفهامية تفيد السؤال عن شيء مبهم، وكذلك (من).

وأما قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ فلا حجة لهم فيه؛ لأن (تلك) معناها الإشارة وليست بمعنى (التي)، والتقدير فيه: أي شيء هذه بيمينك و(تلك) بمعنى (هذه)، كما يكون (ذلك) بمعنى (هذا)، قال الله ـ تعالى ـ : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ البقرة: ١ – ٢، أي: هذا الكتاب، والجار والمجرور في قوله ـ تعالى ـ : في موضع نصب على الحال كأنه قال: أي شيء هذه كائنة بيمينك.

وأرى أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح من أن (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة لا يكون بمعنى (الذي)، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة؛ لأن الأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن تكون دالا على الإشارة، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها؛ فينبغي ألا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال.

تجريد دلالة الفاعلية:

"يفعلان"، و"تفعلان"، و"يفعلون"، و"تفعلون"، و"تفعلين" ليست تثنية للفعل، ولا جمعًا له في الحقيقة، لأن الأفعال لا تُثنَّى، ولا تجمع، لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظُ الفعل يُعبَّر به عن القليل والكثير، فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع. وذلك نحو قولك: "قام زيدٌ"، و"ضرب زيدٌ عمرًا"، فيجوز أن يكون قد قام مرّة، ويجوز أن يكون قد قام مرارًا، وكذلك الضرب. ولو وجبت تثنيةُ الفعل أو جمعُه إذا أُسند إلى فاعلَيْن أو جماعةٍ، لجازت تثنيته إذا أُسند إلى واحد، وتكرّر الفعلُ منه، فكان يُقال: "قَامَا زيدٌ" وذلك فاسد.

فإذا كان الفعل نفسُه لا يثنّى ولا يجمع؛ فالتثنيةُ في قولك: "يفعلان"، والجمع في قولك: "يفعلون" إنمّا هي للفاعل لا للفعل، والألفُ في قولك: "يضربان" اسمٌ، وهي ضمير الفاعل، وليست كالألف في "الزيدان"؛ لأن الألف في "الزيدان" حرفٌ، وهي في "يضربان" اسمٌ. وكذلك الواو في "يضربون" ونحوه إنّما هي ضمير الفاعل، وليست كالواو في "الزيدون"؛ لأن الواو في "الزيدون" حرف، وهي في "يضربون" اسم. وكذلك الياء في "تضربين".

وكان سيبويه [1] يذهب إلى أن هذه الحروف لها حالتان: حالٌ تكون فيها أسماء، وذلك إذا تقدّمها ظاهرٌ، نحوَ قولك: "الزيدان قاما"، و"الزيدون قاموا"، فالألف في "قاما" اسمٌ، وهو ضمير، والواو في "قاموا" اسم، وهو ضمير، وإذا قلت: "قاما الزيدان"، فالألف في "قاما" علامةٌ مُؤذِنةٌ بأنّ الفعل لاثنين، وكذلك الواو في "الزيدون قاموا" اسمٌ؛ لأنه ضمير الفاعل، وإذا قلت: "قاموا الزيدون"، فالواو حرف، وعلامة مؤذنة بأنّ الفعل لجماعة، وعلى ذلك يحمل قولهم: "أكلُوني البَراغِيثُ"، ونظير ذلك نون جماعة المؤنّث إذا قلت: "الهندات قُمْنَ"، فالنون ضمير، فإذا قلت: "قُمْنَ الهندات"، فالنون حرف مؤذن بأن الفعل لمؤنّث بمنزلة التاء في "قامت هندٌ"[2].

تجريد دلالة العلم عن العلمية في النداء:

المعارف كلها يضاف إليها، مثل قولك: غلام زيد، وشبهه. وليست هي مضافة، لا يقال: زيد جعفر، لأنهم لا يجمعون على الاسم تعريفين مجردين؛ إذ يستغنى بأحدهما عن الآخر، فيقع الآخر ضائعا. فإن قيل: فقد قالوا: يا زيد، وحرف النداء

---

(١) الكتاب (١/٧٦، ٧٧).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش(٤/٢١٢).

يوجب التعريف كقولهم: يا رجل، فقد جمعوا على الاسم تعريفين: العلمية والنداء. فالجواب عنه من وجهين: (١)

أحدهما: أن الاسم جرد عن العلمية ونودي كما تنادى أسماء الأجناس، فتعريفه إذن ليس إلا بالنداء خاصة. الآخر: أن التعريف بحرف النداء إنما جيء به لطلب إجابة المنادى، والتعريف فيه لازم، فلا يلزم من الجمع بين تعريفين أحدهما غير مقصود أن يجمع بين تعريفين كل واحد منهما مقصود.

ولتنكير العلم طريقان: (٢)

أحدهما: أن يتأول بواحد من الأمة المسماة به، . مثلا . لفظة " زيد " لواحد مشخص علما، فإذا أريد تنكيره أريد به المسمى بـ :"الزاء، والياء، والدال"، فصار اسم جنس متواطئا، يدخل فيه كل من سمّى به.

والثاني: أن يكون صاحب العلم المشهور بمعنى من المعاني، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، نحو قولهم: لكل فرعون موسى، فـ "الفرعون " مشهور بالظلم، و"موسى" بالعدل، فإذا أريد تنكيره أُطلق على كل من اتصف بهذا المعنى، أي لكلِ ظالمٍ مبطلٍ عادلٌ محقٌ.

فالتنكير في الأول باعتبار التسمية، وفى الثاني باعتبار الاتصاف.

تجريد دلالة المشتق عن الاشتقاق وصيرورته جامدا:

عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سمي عطف البيان، ولم يقل إنه نعت؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتًا؛ وسموه عطف

---

(١) أمالي ابن الحاجب (٦٨٤/٢).

(٢) شرح الكافية لابن حاجي (صـ ٣٦٢).

البيان؛ لأنه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيتُ زيدًا أبَا عمرٍو، ولقيت أخاكَ بكرًا[1].

ويرد الإشكال في نحو: قال أبو بكر الصديق، وقال عمر الفاروق، والصديق والفاروق كلٌ منهما عطف بيان، وعطف البيان لا يكون مشتقًا، والصدّيق (فعِّيل)، والفاروق (فاعول)، وهما مشتقان، إذن فكيف نقول: هما عطف بيان وهما مشتقان؟

هذه صارت أعلامًا سلبت المعنى الذي دلت عليه سابقًا، فهي مسلوبة المعنى، ففاروق لا يدل على شيء وإن كان هو في الأصل سمي فاروقا للفرق بين الحق والباطل، والصدّيق سمي بذلك؛ لكثرة الصدق لكونه صدق النبي – صلى الله عليه وسلم – في الإسراء وغيره، فحينئذٍ نقول: هذا اللفظ إذا أطلق انصرف إلى أبي بكر وعمر . رضي الله عنهما .، صار كالعَلَم كما تقول: عمر، وعثمان إذا أطلق انصرف إلى مسماه، كذلك الصدّيق إذا أطلق انصرف إلى مسماه وهو أبو بكر – رضي الله عنه – حينئذٍ صار علَمًا، كذلك الفاروق إذا أطلق انصرف إلى عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –، حينئذٍ صار علَمًا وهو مشتق في الأصل لما صار علمًا بمعنى أنه إذا أطلق انصرف إلى مسماه مطلقًا بلا قيد عومل معاملة الأعلام، فحينئذٍ سلب المعنى الذي كان له في الأصل دالًا عليه قبل العلمية، إذن لا اعتراض على هذا الحد[2].

(١) الأصول في النحو (٢/٤٥).

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية(صـ ٤٤٧).

تجريد دلالة المثنى:

كل اسم وافق لفظه لفظ المثنى، كـ (زيدان) و(عثمان) فإنه يعرب إعراب المثنى للمشابهة اللفظية؛ لاشتمال آخره على الف ونون، أو ياء ونون، أو يعرب إعراب الممنوع من الصرف(١).

تجريد دلالة جمع المذكر السالم:

كل اسم أعجمي وافق لفظه لفظ جمع المذكر السالم، نكرة كـ (ياسمين) أو علما كـ (صفين) و(فلسطين) فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية؛ لاشتمال آخره على واو ونون، أو ياء ونون.

وقد أجرت العرب أسماء هذه المواضع على وجهين ذكرهما السيرافي، بقوله:" ويقول من يلزمها الياء والنون هذا مسلمينٌ، فيجعل الإعراب في النون: "ورأيت مسلمينًا" و"مررت بمسلمينٍ"، فيجعل الإعراب في النون، ويجعل قبل النون ياء لازمة، ومن الناس من لا يرى صرفه"(٢).

ويظهر من ذلك أن المشابهة اللفظية أمر يراعيه الناطقون قبل الصنعة النحوية، فيعامل العرب هذه الألفاظ معاملة جمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف؛ لأنه مماثل لها بالصورة، وتارة أخرى معاملة المفرد في إعرابها بالحركات؛ لأنها اسم مكان مفرد، والأصل فيها أن تعرب بالحركات"(٣).

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح(١/٦٦).

(٢) شرح السيرافي(٤/٣، ٤).

(٣) المشابهة اللفظية وأثرها في الأحكام النحوية والصرفية (صـ ١٠٥).

تجريد دلالة جمع المؤنث السالم عن الجمعية:

وذلك أن تصبح صورة هذا الجمع اسما لفتاة أو موضع، وهو كثير، ومنه: "عطيات، عنايات، زينات، سعادات، عرفات، أذرعات.

هذا النوع من الأسماء –كما هو واضح– جمع في اللفظ، لأن كل كلمة من هذه الكلمات لها مفرد ابتداء قبل التسمية به، ومفردات الأسماء السابقة على التوالي: "عطية، عناية، زينة، سعادة، عرفة، أذرعة".

لكن هذا الجمع قد سمي به فأصبح بصورته في الجمع يطلق على واحد فقط، فمعناه إذن واحد، وإن كانت صورته الجمع؛ ولذلك ألحق بجمع المؤنث السالم، ولم يعتبر جمعا بعد التسمية به(١).

فإن سمي بهذا النوع الذي تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فلك بعد التسمية به من ثبوت التنوين ونيابة الكسرة عن الفتحة ما كان له قبل التسمية به، لأنه سُلك بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين ونحوه، فقوبل بالتنوين النون، وبالكسرة الياء، ولولا قصد هذه المقابلة لساوى عرفات عرفة في منع التنوين والكسرة، لتساويهما في التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية، ومن العرب من يكتفي بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء ويسقط التنوين فيقول: هذه عرفاتُ، ورأيت عرفاتِ، ومررت بعرفاتِ، ومنهم من يقول: رأيت عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ، فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف(٢).

ويظهر من ذلك أيضا أن المشابهة اللفظية أمر يراعيه الناطقون قبل الصنعة النحوية، فيعامل العرب هذه الألفاظ معاملة جمع المؤنث السالم في إعرابه بالحروف؛

---

(١) النحو المصفى(١/٧٦).

(٢) شرح التسهيل (١/٤٢).

لأنه مماثل له بالصورة، وتارة أخرى معاملة المفرد في إعرابه بالحركات؛ لأنه اسم مفرد، والأصل فيه أن يعرب بالحركات.

تجريد دلالة جمع المؤنث السالم عن التأنيث:

حكم التاء مع جمع المذكر السالم، نحو: الزيدون، وما جمع بالألف والتاء من المؤنث نحو الهندات «حكمها مع واحده» فتقول: قام الزيدون بترك العلامة، كما تقول في واحده: قام زيد، بتركها، وتقول: قامت الهندات بإثبات العلامة، كما تقول في واحده: قامت هند، بإثباتها، وهذا مذهب البصريين في المسألة، وأجاز الكوفيون تجريد الفعل مع جمع المؤنث بالألف والتاء كالتكسير، فيذكر على معنى الجمع ويؤنث على معنى الجماعة، واستدلوا بالآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ الممتحنة: ١٢[١].

تجريد دلالة الحال:

ومن أمثلة هذا الباب ما ذكره الزمخشري في تفسير قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ ﴾ مريم: ٦٦ ؛ ذلك أن اللام الداخلة على المضارع تخلصه للحال، وهذا معنى عرف لها، و(سوف) تخلصه للاستقبال، فقد توارد على المضارع "أخرج" دليلان متدافعان، والمخرج من هذا هو القول بتجريد الحال من اللام، وإرادة التوكيد بها فحسب [٢].

---

(١) تمهيد القواعد(٤/٢٣٢).

(٢) الكشاف (٣/٣١).

وإنما جردت اللام من معناها لتلائم (سوف) دون أن تجرد (سوف) من معناها لتلائم (اللام) لأنه لو عكس هذا لَلَغَتْ (سوف)؛ إذ لا معنى لها سوى الاستقبال وأما (اللام) فإنها إذا جردت من الحال بقي لها التوكيد فلم تلغ[١].

وهذا من الأسس التي بنى عليها النحويون أحكامهم عند القول بالتجريد.

تجريد(أفعل) التفضيل عن معناه:[٢]

ذكر بعض النحويين[٣] أن من شروط أفعل التفضيل أن يشترك المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف، ويزيد المفضل، ومنهم من لم يعتبر هذا الشرط، واستدلوا بنحو قوله . تعالى . : ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾ النجم: ٣٢ ، وبقوله:﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ الروم: ٢٧، فإن هذه وما أشبهها لا مشاركة في أصلها، واختلف المشترطون في الجواب عن ذلك إلى مذهبين:

المذهب الأول : قال أبو عبيدة[٤]، والمبرد[٥]، والفراء[٦]، والزمخشرى[٧]، وابن الحاجب[٨] إن (أفعل) في هذا الموضع ليس للتفضيل، بل هو متأول باسم فاعل في

---

(١) إعراب القرآن وبيانه (١٣١/٦).

(٢) التصريح(٢٣٦/١).

(٣) النجم الثاقب (٨٨٤/٢)

(٤) ينظر: مجاز القرآن (١٢١/٢)

(٥) المقتضب (٢٤٧/٣).

(٦) معانى القرآن له (٣٢٤/٢ ، ١٠٠/٣).

(٧) الكشاف (٤٧٧/٣).

(٨) شرح المقدمة الكافية (٨٥٣/٣).

نحو :﴿ هُوَ أَعۡلَمُ بِكُمۡ ﴾، وأغش وأكذب، أي: (عالم)، و(غاش)، و(كاذب)، أو بصفة في نحو، ﴿وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ ﴾ أي: (هيَّن)، ثم اختلفوا إلى قولين:

القول الأول: ذهب المبرد إلى أنه مقيس، حيث قال:" (أفعل) يَقع على وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن يكون نعتا قَائِما فِي المنعوت، نَحْو: أَحْمَر، وأصفر، وأعور، وَالْوَجْه الآخر: أَن يكون للتفضيل، نَحْو: هَذَا أفضل من زيد، وأكبر من عبد الله، فَإِن أردْت هَذَا الْوَجْه لم يكن إِلَّا أَن تَقول: من كَذَا وَكَذَا، أَو بِالْألف وَاللَّام؛ نَحْو: هَذَا الْأَصْغَر، والأكبر، فَأَما قَوْله فِي الآذان: الله أكبر – فتأويله: كَبِير؛ كَمَا قَالَ ـ عز وَجل ـ : ﴿ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ ﴾، فَإِنَّمَا تَأْوِيله: وَهُوَ عَلَيْهِ هَين؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَال: شيء أَهْون عليه من شيء"[(١)].

القول الثاني: ذهب ابن مالك إلى أنه غير مقيس، حيث قال: "والأصح قصره على السماع"[(٢)].

وقال أيضا:" وقد يستعمل العاري الذي ليس معه (من) مجردا عن التفضيل مؤولا باسم فاعل كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ هُوَ أَعۡلَمُ بِكُمۡ إِذۡ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾، ومؤولا بصفة مشبهة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ ﴾ فاعلم هنا بمعنى عالم إذ لا مشارك لله ـ تعالى ـ في علمه بذلك، وأهون بمعنى هيّن إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى"[(٣)].

---

(٦) المقتضب(٣/٢٤٥).

(٧) تسهيل الفوائد(صـ ١٣٤).

(١) شرح التسهيل (٣/٦٠)، وينظر: شرح الكافية الشافية(٢/١١٤٣)، والمساعد(٢/١٧٩)، وشرح الألفية لابن الناظم(صـ ٣٤٥).

المذهب الثاني: أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعًا ولا قياسًا. وتأولوا ما استدلوا به: أما ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه، أي: أعلم بكم من غيره، العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة في مطلق علم. وأما ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر[1].

أرى أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعًا ولا قياسًا. ويقال لأصحاب القول الأول: ما تريدون بخروجه عن أن يكون للتفضيل؟ أتريدون أن معناه لا يفيد الزيادة؟ فهذا بعيد بل هو مفيد لها، أم تريدون أنه يخرج عن أحكام أفعل التفضيل، مثل: أنه يرفع الظاهر، وأنه لا يجب استعماله على أحد الوجوه الثلاثة، وأنه لا يكون مفردًا مذكرًا إن كانت معه (من)، وتلزم فيه المطابقة إن كان مضافًا، ونحو ذلك، إن أردتم هذا فهو فاسد؛ لأن الاستعمال بخلافه، ولا قائل به أعنى: بأنه ينسلخ عن أحكام أفعل التفضيل كلها، وإن قلتم يخرج عن بعضها فهذا تخصيص لا وجه له.

تجريد دلالة الجار والمجرور والظرفية والمصدرية عن أسماء الأفعال:

اسم الفعل كلمة تدل على فعل معين وتحمل معناه وزمنه وعمله، وهو لا يسمى اسما فقط؛ لأنه لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، كما لا يسمى فعلا فقط؛ لأنه يقبل علامات الفعل، وهو لا يتأثر بالعوامل.

وهو نوعان: أحدهما: ما كان في الأصل ظرفا، أو حرف جر ومجروره. والآخر: ما ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع.

---

(٢) حاشية الصبان(٣/٧٤).

المنقول: ما استعمل قبل اسم الفعل استعمالا آخر: ظرفا، أو مجرورا، أو مصدرا، مثل: "دُونَك، عَلَيْكَ، بَلْهَ" فالأول منقول عن ظرف، والثاني عن جار ومجرور، والثالث عن مصدر.

السماعي: يقصد به الاقتصار على الكلمات التي نطقها العرب الفصحاء من أسماء الأفعال، وذلك يشمل معظم أسماء الأفعال .

وللنحويين في موضع هذه الأسماء من الإعراب مذهبان:[١]

أحدهما: أنها في موضع نصب على المصدر، فإذا قلت: رويد زيدًا، فكأنك قلت: اروِد اروادًا زيدًا، ولذلك يستوى فيه الواحد والمثنى والمجموع، هذا قياس أصله، ثم صغر تصغير الترخيم بأن حذف منه الزوائد، وبُنى لتسميتهم الفعل به، وعلى الحركة لئلا يتلاقى الساكنان، وعلى الفتح لخفته، وجعل هذا التغيير دليلا على تجريد معنى المصدرية عنه.

والثاني: أن تكون في موضع رفع على الابتداء، وفاعلها مستتر فيها سادّا مسد الخبر، ومعنى هذه الجملة . وإن كانت من مبتدأ وفاعل . قد استغنى عن الخبر فيها كما استغنى في: أقائم الزيدان، إذ المقصود في الكلام حصول المنسوب والمنسوب إليه.

تجريد دلالة الشرط عن (أينما) الشرطية:

وأسماء ما أسماء ليلة أدلجت إلي وأصحابي بأيّ وأينما

فـ "أينما" في البيت السابق فيها تجريد، وفيها وجهان:

---

(١) شرح الكافية لابن حاجي عوض(٨٢٩، ٨٣٠).

أحدهما: أن تكون الفتحة هي التي تكون في موضع "جر" ما لا ينصرف؛ لأنه جعله علمًا للبقعة أيضًا، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، وجعل "ما" زائدة بعدها للتوكيد.

والآخر: أن تكون فتحة النون من "أينما" فتحة التركيب، ويضمّ "أين" إلى "ما"، فيبنى الأوّل على الفتح، كما يجب في نحو: حضرموت "وبيت بيت" فإذا أنت فعلت ذلك قدرت في ألف "ما" فتحة ما لا ينصرف في موضع الجرِّ؛ كـ:" مررت بأحمد وعمر". ويدل على أنه قد يضم "ما" هذه إلى ما قبلها، ما أنشدناه أبو علي عن أبي عثمان:

أثَورَ ما أصيدُكُم أم ثورَينْ ... أَم هذهِ الجَمّاءَ ذاتَ القَرنينْ[1]

فقوله: "أثور ما" فتحة الراء منه فتحة تركيب "ثور" مع "ما" بعده، كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة؛ لأنه مصروف. وبنيت "ما" مع الاسم، وهي مبقاة على حرفيتها كما بنيت "لا" مع النكرة، في نحو: لا رجل. ولو جعلت "ما" مع "ثور" اسمًا ضممت إليه "ثورًا" لوجب مدها؛ لأنها قد صارت اسمًا فقلت: أثور ماء أصيدكم، وكما أنك لو جعلت "حاميم" من قوله:

يذكِّرُنِي حَامِيَم والرمحُ شاجر فهلا تَلاَحاميمَ قبل التَّنَدم

اسمين مضمومًا أحدهما إلى صاحبه لمددت "حا" فقلت: حاء ميم، ليصير كحضرموت. ومثل قوله: "أثور ما أصيدكم" في أنه اسم ضمَّ إلى حرف في قول أبي عثمان:" ما أنشد أبو علي":

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو في التذييل(٥/٢٢٧)، والتصريح(١/٣٤٤).

ألا هَيَّمـــا ممـــا لقيـــتُ وَهَيَّمـــا ف وَوَيْحَا لمَنْ لم أَلْقَ منْهُنَّ ويْحَما[١]

فالكلام في "ويحما" هو الكلام في "أثور ما".

فأما قول الآخر:

وهـــل لـــي أمٌّ غيرهـــا إن هجوتُهـــا؟ أبى الله إلّا أن أكون لها ابنما[٢]

فليس من هذا الضرب في شيء، وإنما هي "ميم" زيدت آخر ابن، وجرت قبلها حركة الإتباع، فصارت "هذا ابنم"، ور"أيت ابنما" و"مررت بابنم". فجريان حركات الإعراب على (الميم) يدل على أنها ليست "ما"؛ وإنما الميم في آخره كالميم في آخر ضرزم، ودقعم، ودردم.

وأخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قول الله . تعالى . : ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الذاريات: ٢٣ إلى أنه جعل "مثل" و"ما" اسمًا واحدًا، فبني الأول على الفتح، وهما جميعًا عنده في موضع رفع لكونهما صفة لـ "حق".

فإن قلت: فما موضع ﴿ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ قيل: هو جرّ بإضافة "مثل ما" إليه.

فإن قلت: ألا تعلم أنَّ "ما" على بنائها؛ لأنها على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فكيف تجوز إضافة المبني؟ قيل: ليس المضاف "ما" وحدها، إنما المضاف الاسم المضموم إليه "ما"، فلم تعد "ما" هذه أن تكون كتاء التأنيث في نحو: هذه

---

(١) البيت من بحر الطويل لحميد بن ثور، لم أعثر عليه في الديوان، وهو في الخصائص(٢/١٨٣).

(٢) البيت من بحر الطويل للمتلمس في الديوان(صـ ٣٠)، والمقتضب(٢/٩٣)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥/٣٠٤).

جارية زيد، أو كالألف والنون في سرحان عمرو، أو كتاء الإضافة في بصريّ القوم، أو كألفي التأنيث في صحراء رم، أو كالألف والتاء في:

فـــــــي غـــــــائلات الحـــــــائر المتـــــــوّه

فهذا وجه.

وإن شئت قلت: و"ما" في إضافة المبنيّ! ألا ترى إلى إضافة "كم" في الخبر نحو: كم عبد ملكت، وهي مبنية، وإلى إضافة أيّ من قول الله ـ سبحانه ـ: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾ مريم: ٦٩ ، وهي مبنية عند سيبويه.

وأيضًا فلو ذهب ذاهب واعتقد معتقد أن الإضافة كان يجب أن تكون داعية إلى البناء من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وبعض الكلمة صوت، والأصوات إلى الضعف والبناء لكان قولًا!.

تجريد (قلما) عن معنى التقليل وصيرورتها بمعنى (ما) النافية:

قَلَّما يَبْرَح اللَّبيبُ، إلى ما ... يُورِثُ المجدَ، داعيا أو مُجيبا [1]

فإن "قلما" خلع منه معنى التقليل، وصير بمعنى "ما" النافية.

تجريد (كل) عن الإضافة:

ما يلازم الإضافة معنى، ويفارقها لفظا في بعض الأحوال "كل"، والمشهور في استعماله ألا يخلو من الإضافة لفظا إلا وهو مضاف معنى، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ النمل: ٨٧، وأجاز الأخفش تجريده من معنى الإضافة، وانتصابه حالا[2]، ويعضده قراءة نافع: (إنا كلًّا فيها)[3].

---

(١) البيت من بحر الخفيف. والشاهد فيه قوله: «قلّما يبرح اللّبيب»؛ حيث أعمل يبرح عمل كان وقد تقدم عليه فعل دالّ على النفي وهو قلما. وإنما كان فيه معنى النفي؛ لأن قلما جرد منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية، والبيت في التصريح(١/٢٣٦).

(٢) شرح الكافية الشافية(٢/٩٥٠).

(٣) معاني القرآن للأخفش(١/٢٠٩)، ومغني اللبيب(١/٦٦٢)، واللباب في علوم الكتاب(٤/٥٢٥).

المبحث الثاني:

التجريد النحوي في الأفعال

تجريد الفعل من الدلالة على الزمان:

"تسمعَ بالمعيديّ خير....." بنصب المضارع بـ "أن" محذوفة، وفي هذه الرواية شذوذ؛ لأن الحرف المصدري ضعيف، ومع هذا فقد بقي عمله بعد حذفه(١).

"تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه" برفع المضارع "تسمع" بعد حذف "أن"، وهذه الرواية جاءت على الأصل، حيث حذف الحرف الناصب، وزال عمله، وهنا اختلف العلماء في توجيه هذه الرواية:

القول الأول: ذهب جمهور النحويين(٢) إلى أن الحرف المصدري مقدَّر؛ ليسبك بالفعل، ويؤول بمصدر يقع مبتدأ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسما.

وعلل ابن يعيش أن من خواصّ الاسم جواز الإسناد إليه، فالإسنادُ وصفٌ دالٌّ على أنّ المسنَد إليه اسمٌ؛ إذ كان ذلك مختصًّا به؛ لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسنادٌ، وذلك لأنّ الفعل خبرٌ، وإذا أسندتَ الخبر إلى مثله لم تُفِد المخاطَبَ شيئًا، إذ الفائدة إنّما تحصل بإسناد الخبر إلى مُخْبَر عنه معروفٍ، نحو: "قام زيدٌ" و"قعد بكرٌ"؛ والفعلُ نكرةٌ لأنّه موضوعٌ للخبر، وحقيقةُ الخبر أن يكون نكرةً، لأنه الجُزْءُ المستفادُ، ولو كان الفعل معرفةً لم يكن فيه للمخاطب فائدةٌ، لأنّ حَّد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطبُ، كما تعرفه أنت، ثمّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه، ليستفيدَه.

---

(١) حاشية أوضح المسالك(١/١٨٧).

(٢) اللباب(١/٤٨، ١٢٥).

ولا يصحُّ أن يُسْنَد إلى الحرف أيضًا شيءٌ، لأنّ الحرف لا معنَى له في نفسه، فلم يُفِد الإسنادُ إليه، ولا إسنادُه إلى غيره، فلذلك اختص الإسنادُ إليه بالاسم وحده[١].

وعلل ابن فلاح الإسناد إلى الاسم، نحو: قام زيد، وزيد قائم، إنما كان من خواصّه؛ لأنَّ الفعل عرض حادث عن ذات، فيحكم على تلك الذات بما يحدث منها، فلو عكس ذلك وجعل العرض محكومًا عليه بالذات لأفضى إلى تقدم الحادث على ما يحدث منه، وذلك ممتنع، وأمَّا الحرف فبتقدير الجزء من الكلمة فلا يستقل بالمحكوميّة[٢].

القول الثاني: ذهب آخرون[٣] إلى أن الفعل، إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه، ويضاف إليه، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدري، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه؛ لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان، وقد جرد هنا من الدلالة على الزمان، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث.

والراجح هو رأي جمهور النحويين، لما تقدم.

تجريد دلالة الأفعال الناسخة عن الحدث:

الأفعال الناقصة: ما وضعت لتقرير الفاعل على صفة، وهي: (كان)، وأخواتها، وقد اختلف النحويون في علة تسمية (كان) ناقصة ولهم مذهبان:

القول الأول: سميت ناقصة لكونها لا مصدر لها، وإنما وضعت للدلالة على الزمان فقط، فـ (كان) للمضي، و(يكون) للحال، و(سيكون) للاستقبال، ثم إن هؤلاء

---

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٨٦/١).

(١) شرح الكافية لابن فلاح (١١١/١).

(٣) همع الهوامع (٣١/١).

منعوا من أن يتعلق بها حرف جر، وأن تعمل في ظرف. وهذا قول المبرد[١]، والفارسي[٢]، وهو ظاهر قول سيبويه[٣].

قال سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، فمن ثم ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في "ظننت" الاقتصار على المفعول الأول، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة... وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى. وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت، وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب؛ لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد" [٤].

وقال المبرد:" وكما أن (كان) في وزن الفعل وتصرفه، وليست فعلا على الحقيقة تقول: ضرب زيدٌ عمرا، فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو، فإذا قلت: كان زيد أخاك لم تخبر أن زيدًا أوصل إلى الأخ شيئا، ولكن زعمت أن زيدًا أخوة فيما خلا من الدهر والتشبيه يكون للفظ، وللتصرف، والمعنى"[٥].

---

(١) المقتضب (٣٣/٣ ، ٩٧ ، ٨٦/٤ – ٨٩)

(٢) البغداديات (ص١١٣ – ١١٦)، والبصريات (٢٣٢/١).

(٣) الكتاب (٤٥/١ ، ٤٦ ، ٢٦٤).

(٤) الكتاب (٤٥/١ ، ٤٦). بتصرف.

(٥) المقتضب (٣٣/٣).

وقال أيضًا:" واعلم أن هذا الباب إنما معناه: الابتداء والخبر؛ وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك؛ وإنما صُرِّفِنَ تصرف الأفعال لقوتهن، وأنك تقول فيهن: يفعل، وسيفعل، وهو فاعل، ويأتي فيهن جميع أمثلة الفعل"[(١)].

القول الثاني: إنما سميت ناقصة؛ لأن فاعلها لا يستغني عن الخبر، وهذا قول ابن مالك، والرضي، وأبي حيان[(٢)].

وقد أبطل ابن مالك قول الذين ذهبوا إلى أنها لا مصدر لها، وإنما وضعت للدلالة على الزمان فقط، من عشرة أوجه[(٣)]:

أحدها: أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث، فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به

---

(١) المصدر السابق (٩٧/٣) .

(٢) شرح التسهيل (٣٣٨/١ ، ٣٤٠)، وشرح الكافية (١٧٨/٤) ، والارتشاف (١١٥١/٣)، والتذييل (١٣٣/٤).

(٣) شرح التسهيل(٣٣٨/١ ، ٣٤٠).

التساوي، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم يكن فرق بين: كان زيد غنيا، وصار غنيا، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه، ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعنا وأمسى مقيما، لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

الرابع: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان، لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.

الخامس: أن من جملة العوامل المذكورة (انفك)، ولا بد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنيا: ما زيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

السادس: أن من جملة العوامل المذكورة (دام)، ومن شرط إعمالها عمل(كان) كونها صلة لـ(ما) المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، كقولك: جُدْ ما دمت واجدا، أي: جد مدة دوامك واجدا، فلو كانت (دام) مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

السابع: أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أنْ)، كقوله تعالى ..: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ الأعراف: ٢٠ ؛ لأنَّ (أنْ) هذه وما وصلت به في تأويل المصدر.

الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث: "إن هذا القرآن كائن لكم أجرا، وكائن عليكم وزرا[1]" وقال سيبويه: "قال الخليل: هو كائنٌ أخيك على الاستخفاف، والمعنى: كائنٌ أخاك[2]"، لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحَدث وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر.

التاسع: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخلصة للزمان لم يُبْن منها أمر، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ﴾النساء: ١٣٥؛ لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

العاشر: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأن دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها، هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي. وأجاز السيرافي الجمع بين كان ومصدرها توكيدا، ذكر ذلك في شرح الكتاب[3].

فإذا ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال -غير (ليس)- دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال، فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف بمرفوع، لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيد عالما، وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على

---

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء(٢٥٧/١).

(٢) الكتاب(١٦٦/١/١).

(٣) شرح الكتاب (٣٠١/١).

المرفوع غير واف بذلك، فلهذا لم يستغن به عن الخبر التالي، وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان.

وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله: (تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن (الأخوّة) فبيّن أن كان مسندة إلى النسبة، فمن ثمّ نشأ عدم الاكتفاء بالمرفوع[١])[٢].

أرى أن (كان) وأخوتها إنما سميت ناقصة؛ لأن مرفوعها لا يستغنى عن الخبر، وهو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني؛ لأنها لو كانت مسلوبة الدلالة على الحدث لكان ذلك يستلزم خروجها عن حد الفعل؛ ولأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان، وبينها فرق في المعنى، فلابد فيها من معنى زائد على الزمان، لأن الافتراق لا يكون بما به الاتفاق، وذلك المعنى هو الحدث، لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث.

والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال: (إن (كان) الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث): أنها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدث دلالة الأفعال التامة بنسبة معناها إلى مفرد، ولكن دلالة الحروف عليه، فسمي ذلك سلبًا لدلالته على الحدث بنفسه[٣].

تجريد الفعل من دلالة الحدث والزمن:

(نعم) و (بئس) – هذان الفعلان لا يتصرفان، وعلّل ابن مالك عدم تصرفهما بلزومهما إنشاء المدح والذمّ كأنه يريد بذلك أنّ الفعلين المذكورين لما خرجا في

---

(١) الكتاب (٤٥/١).

(٢) شرح التسهيل (٣٣٨/١ ، ٣٤٠).

(٣) شرح الألفية لابن الناظم (٩٨/١).

الاستعمال عن المعنى الذي وضعا له وهو الإخبار عن أمر قد انقضى وجب أن لا يتصرفا لنقلهما عن معناهما الأصلي، واستعمالهما في معنى ليس لهما بالوضع(١).

فأفعال المدح والذمّ لزمت معنى من المعاني وسلبت دلالتهما على الزمان بحسب صيغها، وكذا الدلالة على المصدر فامتنع تصرفها وامتنع أن ينصب الزمان والمصدر؛ وإنمّا سلبت ذلك لأنها لزمت المدح والذمّ، وهما لا يكونان إلّا بما ثبت، واستمرّ؛ ولهذا لا يقال: نعم الرجل أمس ولا نعم الرجل غدا.

بقي أن يقال: فما المراد بالإنشاء؟ إن أريد به ما يقابل الخبر – كما صرح بذلك بعض العلماء – أشكل الأمر؛ لأنّ نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، يقبل التصديق والتكذيب، والإنشاء لا يقبل ذلك، وإن أريد به غير ذلك فلا بأس، لكن يحتاج إلى معرفته، ولم يظهر لي ما هو على التحقيق، نعم قد يدّعى أن المراد بالإنشاء هنا الحال، وليس المراد بالحال ما يقابل الماضي والمستقبل، بل المراد بها الأمر الدائم المستمرّ كما تقدّم تقديره(٢).

دلالة الفعل على جميع الأزمنة

قال ـ تعالى ـ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١﴾﴾ الحديد: ١ التسبيح تنزيه الله ـ تعالى ـ اعتقادا وقولا وعملا عما لا يليق بجنابه سبحانه، بدأ الله بالمصدر في الإسراء؛ لأنه الأصل، ثم بالماضي في الحديد والحشر والصف؛ لأنه أسبق الزمانين ثم بالمستقبل في الجمعة والتغابن، ثم بالأمر في الأعلى استيعابا لهذه الكلمة من جميع جهاتها ففيه تعليم عباده استمرار وجود التسبيح منهم في جميع الأزمنة والأوقات، والحاصل أن كلًا من صيغتي الماضي والمضارع جردت عن الدلالة

(١) شرح التسهيل (٣/٥)، وينظر: تمهيد القواعد(٥/٢٥٢٨).

(٢) تمهيد القواعد(٥/٢٥٢٩).

على مدلولها من الزمان المخصوص فأشعر باستمراره في الأزمنة لعدم ترجيح البعض على البعض فالمكونات من لدن إخراجها من العدم الى الوجود مسبحة في كل الأوقات لا يختص تسبيحها بوقت دون وقت بل هي مسبحة أبدا في الماضي وتكون مسبحة أبدا في المستقبل[١].

(١) روح البيان (٩/٣٤٤).

المبحث الثالث:

التجريد النحوي في الحروف

تجريد دلالة (الألف واللام) عن التعريف:

ومن ذلك ما ذكروه في نداء لفظ الجلالة، ذلك أن (أل) تثبت في ندائه فيقال: يا الله، على حين أن المألوف من أمر النداء لما فيه (أل) أن تسقط أداة التعريف، فيقال: يا رجل، ولا يقال: يا الرجل، ولكن الذي سوّغ أن يقال: يا الله أنَّ (أل) في لفظ الجلالة ليست للتعريف، وإنما قصد بها التعويض من الفاء المحذوفة؛ إذ أصل (الله) الإله -كما هو أحد الأوجه- فزال المعنى الذي يدفع أن يجتمع آل والنداء؛ إذ إن المانع أن يقال: يا الرجل، هو أن النداء يكسب المنادى تعريفًا بالتعيين، فلا يجتمع مع أداة التعريف؛ لأن من شأن العرب ألا يجمعوا بين علامتين لمعنى واحد، فقد ترى كي تجرد (اللام) عن الحال في ﴿ وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيّٗا ﴾ مريم: ٦٦، و(أل) عن التعريف في لفظ الجلالة[1].

تجريد دلالة (الهمزة) عن الخطاب:

ومن ذلك تجريد همزة الخطاب في: "هاء يا رجل"، و"هاء يا امرأة" كقولك: "هاكَ" و"هاكِ"، فإذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب؛ لأنه يصير بعدها في الكاف، وتفتح هي أبدًا. وهو قولك: هاءكَ، وهاءَكِ، وهاءكما، وهاءكم[2].

---

(١) حاشية الخصائص (١٨١/٢).

(٢) الخصائص (١٨٢/٢).

تجريد دلالة (الواو) عن العطف:

ومن ذلك واو العطف؛ فيها معنيان: العطف، ومعنى الجمع. فإذا وضعت موضع "مع" خلصت للاجتماع، وجردت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة(١)

تجريد دلالة (الفاء) عن العطف:

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان: العطف والإتباع. فإذا استعملت في جواب الشرط جردت عنها دلالة العطف وخلصت للإتباع، وذلك قولك: إن تقم فأنا أقوم، ونحو ذلك(٢).

تجريد الهمزة عن دلالة الاستفهام:

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فيراد منها التسوية، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد "ما أبالي" و"ما أدري" و"ليت شعري"، ونحوهن، والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو قوله ـ تعالى ـ ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ المنافقون: ٦ ، ونحو ما أبالي أقمت أم قعدت، ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه(٣).

---

(١) المصدر السابق(١٩٨/٢).

(٢) الخصائص (١٩٨/٢)، والإنصاف(٢٠١/١).

(٣) مغني اللبيب(٢٤/١).

فالمبالاة، فعل من أفعال القلب، وأفعال القلب تلغي إذا وقعت بعدها الجمل المستفهم عنها أو المؤكدة باللام، تقول: "لا أدري أقام زيد أم قعد"، و: "علمت ليقومن زيد".

ولكن لا تلغى هذه الأفعال القلبية حتى يذكر فاعلها في اللفظ أو في المعنى، فتكون حينئذ في موضع المفعول بالعلم.

فإذا ثبت هذا فسواء مبتدأ في اللفظ، و"على" أو "عليهم" مجرور في اللفظ، وهو فاعل في المعنى المتضمن في مقصود الكلام؛ إذ قولك: "سواء على" في معنى: "لا أبالي"، وفي "أبالي" فاعل، فذلك الضمير الفاعل هو المجرور بـ (على) في المعنى، لأن الأمرين إنما استويا عليك في عدم المبالاة، وإذا لم تبال بهما لم تلتفت بقلبك إليهما، وإذا لم تلتفت فكأنك قلت: "لا أدري أقمتَ أم قعدتَ"، فلما صارت الجملة الاستفهامية في معنى المفعول بفعل من أفعال القلب، لم يلزم أن يكون بها ضمير يعود على ما قبلها، إذ ليس قبلها في الحقيقة إلا معنى فعل يعمل فيها، وكيف يعود من المفعول فيه ضمير يعود على عامله؟ ولولا قولك: "على" و "عليهم" ما قوي ذلك المعنى، ولا عمل في الجملة[1].

ولكن لما تعلق الجار به صار في حكم المنطوق به، وصار المجرور هو الفاعل في المعنى كالفاعل في "علمت"، و"دريت"، و"باليت"، ونحو ذلك.

ألا ترى كيف صار المجرور في قولهم: "له صوت صوت غراب" بمنزلة الفاعل في "يصوت" حتى كأنك تصف، فنصبت "صوت غراب" لذلك.

وإذا قلت: "عليه نوح نوح الحمام"، رفعت "نوح الحمام"؛ لأن الضمير المخفوض بـ على ليس هو الفاعل الذي ينوح، كما كان في مسألة " له صوت صوت حمار ".

---

(١) نتائج الفكر(صـ ٣٣٢).

وكذلك المجرور في ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ ، هو الفاعل الذي في قولك: لا يبالون، ولا يلتفتون؛ إذ المساواة إنما هي في عدم المبالاة والالتفات، والمتكلم لا يريد غير هذا بوجه، فصار الفاعل مذكورًا، والمبالاة مفعولة مقصودة، فوقعت الجملة الاستفهامية مفعولًا لها.

لا تكون في موضع فاعل أبدا، وإنما تكون في موضع مفعول بعلمت أو علموا، فهي ههنا في موضع المفعول، وإن لم تكن في اللفظ "علموا" ففي اللفظ ما هو في معناه، لأن قوله: "بدا" معناه: ظهر للقلب لا للعين، وإذا ظهر الشيء للقلب فقد علم.

والمجرور من قوله: "لهم" هو الفاعل، فلما حصل معنى العلم وفاعله متقدمًا على الجملة المؤكدة باللام، صارت الجملة مفعولًا لذلك العلم، كما تقول: "علمت ليقومن زيد"، و"لام" الابتداء، و"ألف" الاستفهام يكون قبلهما أفعال القلب ملغاة، فكذلك﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ البقرة: ٦ ، وقعت الجملة الاستفهامية في المعنى بعد فعل من أفعال القلب وبعد فاعله، كما تقدم بيان ذلك، حين قدرناه بقولك: "لا يبالون" فالواو في "يبالون" هو الفاعل، والضمير في "عليهم" هو الفاعل في المعنى(١).

ألا ترى كيف اختص بـ "على" من بين حروف الجر، لأن المعنى إذا كان يرجع إلى عدم المبالاة، فقد هان عليك الأمران، وصار أخف شيء على من لا يباليهما، ولا يلتفت إليهما.

فتأمله تجد المعاني صحيحة، والفوائد كثيرة مزدحمة تحت هذا اللفظ الوجيز.

---

(١) نتائج الفكر(صـ ٣٣٢، ٣٣٣).

فكذلك نبت عنه كثير من الإفهام حتى تناقضت عليهم الأصول التي أصلوها، واضطربوا في الجواب عن الاعتراضات التي ألزموها، مع ما غاب عنهم من فوائد هذه الآيات وإعجازها، وسمانة هذه الكلمات على إيجازها.

والسهيلي يرى عدم تجرد (الهمزة) من الاستفهام، وإليك ما قاله.

فإن قيل: فما بال الاستفهام في هذه الجملة، والكلام خبر محض؟

قلنا: الاستفهام مع "أم" يعطي معنى التسوية، فإذا قلت: "أقام زيد أم قعد؟"، فقد سويت بينهما في علمك. فهذا جواب فيه مقنع.

وأما التحقيق في الجواب فأن تقول: ألف الاستفهام لم يخلع منها ما وضعت له ولا عزلت عنه، وإنما معناه: "علمت أقام زيد أم قعد؟".

أي: علمت ما كنت أقول فيه هذا القول، وأستفهم عنه بهذا اللفظ، فحكيت الكلام كما كان، ليعلم المخاطب أن ما كان مستفهمًا عنه معلوم، كما تقول: قام زيد فترفعه لأنه فاعل ثم تقول: "ما قام زيد" فيبقى الكلام كما كان وتبقى الجملة محكية على لفظها، لتدل على أن ما كان خبرًا متوهمًا عند المخاطب فهو الذي نفي بحرف النفي.

ولهذا نظائر يطول ذكرها، فكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لما لم يبالوا بالإنذار ولا نفعهم ولا دخل في قلوبهم منه شيء، صار في حكم المستفهم عنه أكان أم لم يكن.

فلا تسمي الألف ألف التسوية، كما فعل بعضهم، ولكن "ألف" الاستفهام بالمعنى الذي وضعت له ولم تزل عنه[1].

---

(١) نتائج الفكر(صـ ٣٣٣، ٣٣٤).

تجريد دلالة الاستفهام عن (أم) الاستفهامية:

ومما جردت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر:

أنـــي جـــزوا عـــامرًا سُـــوءًا بفعلهـــم أم كيف يجزونني السوأى من الحسن؟
أَمْ كيـف يَنْفَـعُ مـا تُعْطِـي العَلُـوقُ بـه رِئْمـانَ أَنْـفٍ إذا مـا ضُـنَّ بـاللبَن؟(١)

فـ(أم) في أصل الوضع للاستفهام، كما أن "كيف" كذلك، ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد، فلا بُدَّ أن يكون أحدهما قد جرد عنه دلالة الاستفهام، وينبغي أن يكون ذلك الحرف "أم" دون "كيف"؛ حتى كأنه قال: بل كيف ينفع، فجعلها بمنزلة "بل" في الترك "والتحول"(٢).

ولا يجوز أن تكون "كيف" هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام؛ لأنها لو جردت عنها لوجب إعرابها؛ لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها، كما أنه لما جردت دلالة الاستفهام عن "مَنْ" أعربت في قولهم: ضرب مَنٌ منًا. وكذلك (أي) في قولك: مررت برجل أيّ رجل، لما جردت عنها دلالة الاستفهام جَرَت وصفًا(٣).

وقد تدخل "أمْ"، وهي استفهامٌ، على (هل)، وتتجرد عنها دلالة الاستفهام أيضا، نحوَ قوله:

أم هَـل كَبِيـرٌ بَكَـى لـم يَقـضِ عَبْرَتَـهُ إثـر الأحبَّـة يـومَ البَـين مَشـكُومُ؟(٤)

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في شرح المفصل لابن يعيش(٤٢٣/٢)، والمقاصد الشافية(٤٤٩/٤).

(٢) الخصائص(١٨٦/٢).

(٤) الخصائص (١٨٦/٢)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٤٢٣/٢).

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو في المقتضب(٢٩٠/٣)، واللمع(صـ ٩٤).

ونحو قوله:

هــل غــادرَ الشُّــعراءُ مــن متَــرَدِّمِ أمْ هــل عرفــتَ الــدارَ بَعْــدَ تَــوَهُّمِ؟[1]

"أمْ" فيها معنيان: أحدهما الاستفهام، والآخر العطف. فلمّا احتيج إلى معنى العطف فيها مع "هَلْ"، تجرد منها دلالة الاستفهام، وبقي العطفُ بمعنَى "بَلْ" للترك.

ولذلك قال سيبويه: إنّ "أمْ" تجيء بمنزلةِ "لا بَلْ" للتحويل من شيء إلى شيء، وليس كذلك الهمزةُ، لأنّه ليس فيها إلَّا دلالةٌ واحدةٌ[2].

وعكس ابن يعيش وجرَّد (هل) من دلالة الاستفهام في البيت دون (أم) فخَلْعَ دلالة الاستفهام من "هَلْ"، ولولا ذلك، لم يجمع بين استفهامَيْن، وهي "أَمْ"، و"هَلْ"؛ وإنما حكمنا على خلع دليلِ الاستفهام من "هَلْ" دون "أمْ"؛ لأنّ "هَلْ" قد استُعمل غير استفهام، نحو: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾ الإنسان: ١، أي: قد أتى، ونحو قوله: ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾ الرحمن: ٦٠، والمرادُ النفي، أي: ما جزاءُ "الإحسان إلَّا الإحسانُ، فكان اعتقادُ نَزْع الاستفهام منها أسهلَ من اعتقادِ نزعه من "أَمْ"[3].

تجريد حروف النداء عن الطلب في الاختصاص:

قد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء؛ لاشتراكهما في الاختصاص، فاستعير لفظ أحدهما للآخر، من حيث شاركه في الاختصاص، كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام، فكما جاءت

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو في شرح المفصل لابن يعيش(١٠٢/٥).

(١) الكتاب (١٩٠/٣).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤٢٢/٢).

التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء؛ لاشتراكهما في معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى(١).

والذي يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه، لا تقول: أنا أفعل كذا يا أيها الرجل، إذا عنيت نفسك، ولا نحن نفعل كذا يا أيتها العصابة .

فالنداء فيه تنبيه للمنادى وإقبال عليه، والاستفهام فيه استخبار وإشعار باستواء الأمرين في المستفهم عنه، أهو حاصل أم لا، فقد انسلخ في قولنا: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة أحد المعنيين، وهو التنبيه؛ لأن الإنسان لا ينبه نفسه، وبقي معنى الإقبال على نفسه، كما انسلخ معنى الاستخبار في قوله : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ البقرة: ٦ وبقي معنى الاستواء، وهي الأسماء التي صورتها صورة المنادى، لا الحروف التي هي "يا" وأخواتها.

قال سيبويه: وزعم الخليل . رحمه الله . أن قولهم: بك اللهَ نرجو الفضلَ، وسُبحانك اللهَ العظيمَ، نصبُه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم. وزعم أن دخول أي في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حُمل عليه النداء، يعني أيتها العصابة فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه يا، ولكنهم خزلوها وأسقطوها حين أجروه على الأصل"(٢).

وقال أيضا" ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا، وسواءٌ عليَّ أبشرا كلمت أم زيدا، كما تقول: ما أبالي أيَّهما لقيت. وإنَّما جاز حرف الاستفهام ههنا لأنك سويت الأمرين عليك كما استويا حين قلت: أزيدٌ عندك أم عمرو، فجرى هذا

---

(١) الخصائص (٣٦٩/١).

(٢) الكتاب(٢٣٦/٢).

على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النِّداء قولهم: اللهمَّ اغفر لنا أيَّتها العصابة"[1].

تجريد(يا) عن النداء:

ذهب ابن جني إلى أن عامل النصب في المنادى هو (يا)، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فقد نابت "إلا " عن "أستثني"، وهي فعل وفاعل، وإذا قلت: قام زيد وعمرو، فقد نابت الواو عن "أعطف"، وإذا قلت: ليت لي مالًا، فقد نابت "ليت" عن "أتمنى"[2].

لـ"يا" في هذه خاصة في قيامها مقام الفعل ليست لسائر الحروف. وذلك أن "هل" تنوب عن "أستفهم"، و"ما" تنوب عن "أنفي"، و"إلَّا" تنوب عن "أستثنى"، وتلك الأفعال النائبة عنها هذه الحروف هي الناصبة في الأصل، فلمَّا انصرفت عنها إلى الحروف طلبًا للإيجاز ورغبة عن الإكثار، أسقطت عمل تلك الأفعال ليتمَّ لك ما انتحيته من الاختصار. وليس كذلك "يا"؛ وذلك أن "يا" نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال "أدعو" و"أنادي" في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول، وليس كذلك ضربت وقتلت ونحوه. وذلك أن قولك: ضربت زيدًا وقتلت عمرًا، الفعل الواصل إليهما المعبّر بقولك: ضربت عنه ليس هو نفس "ض ر ب" إنما ثمَّ أحداثٌ، هذه الحروفُ دلالةٌ عليها، وكذلك القتل، والشتم، والإكرام، ونحو ذلك. وقولك: أنادي عبد الله وأدعو عبد الله، ليس هنا فعل واقع على "عبد الله" غير هذا اللفظ، و"يا" نفسها في المعنى كـ"أدعو"؛ ألا ترى أنك إنما تذكر بعد "يا" اسمًا واحدًا، كما تذكره بعد الفعل المستقل بفاعله إذا كان متعديًا إلى مفعول واحد، كـ: ضربت زيدًا، ولقيت قاسمًا، وليس كذلك حرف الاستفهام، وحرف النفي، إنما تدخلهما على الجمل

---

(١) المصدر السابق(٣/١٧٠).

(٢) الخصائص(٢/٢٧٦).

المستقلة فتقول: ما قام زيد. وهل قام أخوك؟ فلما قويت "يا" في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل(١).

فإن قلت: "فقد" قال الله ـ سبحانه ـ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾، وقد قال غيلان:

ألا يا اسلمِي يا دار ميَّ على البِلَى ... ولا زال مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ (٢)

فجاء بـ(يا) ولا منادى معها، قيل: (يا) في هذه الأماكن قد جرّدت من معنى النداء وخلصت تنبيهًا. ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين وإفراد الآخر: "ألا"؛ لها في الكلام معنيان: افتتاح الكلام والتنبيه نحو قول الله ـ سبحانه ـ : ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ ﴾ الصافات: ١٥١ ـ ١٥٢، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ البقرة: ١٢ وقول كثيّر :

ألا إنما ليلى عصا خيزرانة ... إذا غمزوها بالأكف تلين (٣)

فإذا دخلت على "يا" خلصت (ألا) افتتاحًا، وخص التنبيه بـ(يا)، وذلك كقول نصيب:

ألَا يا صَبَا نَجْدٍ متى هِجْتِ من نَجْدِ ... لقد زادَنِي مَسراكِ وَجْدًا على وَجْدِ(٤)

تجريد (عن) من دلالة الحرفية:

وقد يكون (عن) اسما يدخل عليه حرف الجر فيكون بمعنى جانب، وناحية قال الشاعر :

---

(١) الخصائص(٢/٢٧٩).

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرمة في الديوان(صـ ٥٥٩)، والتصريح(١/٢٣٦).

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لكثير في الديوان(١/٢٦٤)، والخصائص(٢/٢٨١).

(٤) البيت من بحر الطويل، لابن الدمينة في الديوان(صـ٨٥)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥/٥٠).

فَلَقَدْ أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وأَمَامِي[1]

وهي إذا كانت اسما مبنية لشبهها بالحرف في نقصانها لأنك لا تقول جلست عن، كما تقول جلست ناحية وجانبا.

تجريد (على) من دلالة الحرفية

وقد تكون (على) اسما بمعنى فوق مبنيا، وتقلب ألفها ياء مع الضمير كقول الشاعر :

غَدَتْ مِن عليه بعدما تَمَّ ظِمْؤُها ... تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزِيزاءِ مَجْهَلِ[2]

وقلبت ألفها ياء حملا على حالها وهي حرف وألفها من واو لأنها من علا يعلو.

تجريد (الكاف) من دلالة الحرفية:

(الكاف) للتشبيه تكون في موضع حرفا لا غير يجوز أن تقع صلة، كقولك: الذي كزيد عمرو، ولو كانت هنا اسما لما تمت الصلة بها، وتكون في موضع اسما لا غير، مثل: أن تكون فاعلة، كقول الشاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط ... كالطعن يهلك الزيت والفتل[3]

---

(١) البيت من بحر الكامل، لقطري بن الفجاءة في الديوان(صـ ١٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش(٤/٥٠٠).

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٨١)، وشرح المفصل لابن يعيش(٤/٤٩٨).

(٣) البيت من بحر البسيط، للأعشى في ديوانه(صـ ٦٣)، المقتضب(٤/١٤١)، واللباب(١/٣٦١).

والفاعل لا يكون إلا اسما مفردا، وإذا دخل عليها حرف الجر كانت اسما، كقوله:

بيضٌ ثلاث كنعاجٍ جُم *** يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَم[١]

(١) البيت من بحر الرجز، وهو للعجاج في ملحق ديوانه(٣٢٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥٠٢/٤)، والبرود الضافية(صـ ١٧٣٠).

الخاتـــمة

١. ظاهرة التجريد في اللغة العربية مظهر من مظاهر اتساعها، ولون من ألوان شمولها؛ لأن التوسع شائع في كلام العرب، فإذا كان الترادف، والاشتقاق، والتضاد، والاشتراك، والتضمين، والمشاكلة إلخ... تمثل أنواع الإحاطة والتنوع في الأسلوب العربي، فإن التجريد يعد واحدا من هؤلاء؛ إذ به يستطيع المتكلم أن يقلِّب الكلام على وجوه عدة، وعلى كل حال هو مصيب فيما يذهب إليه، بشرط أن يكون معه سند من السماع، ووجه من وجوه التوجيه الصحيحة، وهذا يؤكد أن لغتنا العربية مرنة، وطيعة، وليست جامدة تقف عند لون معين من ألوان التعبير.

٢. شملت ظاهرة التجريد الأسماء والأفعال، بنوعيها المعرب والمبني، كما شملت الحروف، فالتجريد في التركيب اللغوي متعدد في أنواعه مختلف في اتجاهاته.

٣. قد يترتب على التجريد اختلاف الحكم النحوي، فـ(يا) إذا كانت للنداء امتنع دخولها على الفعل؛ لنيابتها عنه، وإذا جردت للتنبيه جاز دخولها عليه.

٤. قد يترتب على التجريد اختلاف النحويين في مسائل فرعية، فمن ذهب إلى أن (كان) سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمان، قال: إنها لا يتعلق بها حرف جر، ولا عمل لها في ظرف الزمان ولا ظرف المكان، ومن ذهب إلى أنها لم تسلب الدلالة على الحدث أجاز لها العمل في ذلك كله، وهذا هو الصحيح.

٥. إذا اجتمعت أداتان متفقتان في الدلالة، فثمة أسس تحدد الأداة التي يجب أن تتعرض للتجريد، مثل: اجتماع(أم) و(كيف)، فالمعايير والأسس هي التي حكمت بتجريد دلالة الاستفهام عن (أم) دون(كيف)، عند جميع النحويين.

٦. قد تختلف الأسس والمعايير التي تُوجب تجريد الدلالة عن إحدى الأداتين، مثل: اجتماع (أم)، و(هل) فثمة قرينة أوجبت تجريد(أم) عن دلالة الاستفهام دون (هل)

عند سيبويه وغيره، وثمة قرينة أخرى أوجبت تجريد (هل) عن دلالة الاستفهام دون (أم) عند ابن يعيش.

٧. عدم وضع ضوابط محددة في تجريد الأدلة في الحروف، فلو طبقنا ظاهرة التجريد في جميع الحروف لما بقي حرف في اللغة العربية إلا وحكمنا فيه بالتجريد.

٨. جواز مجيء حرف التأسيس قبل حرف الخطاب في (ذلك) عملا باستصحاب الحال عند ابن جني.

٩. ظاهرة التجريد قد يترتب عليها انقلاب الكلمة من البناء إلى الإعراب، كما في (ضرب منٌ منًا).

١٠. وأيضا ظاهرة التجريد قد يترتب عليها انقلاب الكلمة من الاشتقاق إلى الجمود، كما في (أقسم بالله أبو حفص الفاروق).

١١. وأيضا ظاهرة التجريد قد يترتب عليها انقلاب الكلمة من الحرفية إلى الاسمية، كما في حرف الجر (على)، إذا صارت بمعنى(فوق)، ووجوب انقلاب ألفها ياء، وأيضا ظاهرة التجريد قد يترتب عليها انقلاب الكلمة من الاسمية إلى الحرفية، كما في (أرأيتك زيدا)، و(ذلك).

١٢. وأيضا ظاهرة التجريد قد يترتب عليها تجريد الفعل من الحدث دون الزمن، أو من الزمن دون الحدث، أو منهما معا.

١٣. وأيضا ظاهرة التجريد قد يترتب عليها دلالة الفعل على جميع الأزمنة في آن واحد.

١٤. لا يمكن تطبيق ظاهرة التجريد على الكلمة إلا إذا كان لها معنىً آخر تؤول إليه، ومن ثم حكم النحويون على اللام عند اجتماعها مع (سوف) بالتجريد عن الحالية للتأكيد، وإنما جردت اللام من معناها لتلائم (سوف) من دون أن تجرد (سوف)

من معناها لتلائم (اللام)، لأنه لو عكس هذا للغت (سوف) إذ لا معنى لها سوى الاستقبال، وأما (اللام) فإنها إذا جردت من الحال بقي لها التوكيد فلم تلغ.

١٥. لابد من وجود علاقة دلالية تربط بين المجرَّد والمجرَّد عنه في الأعم الغالب، فليس شيء من هذه الأشياء التي صيرت حروفًا بعد ما كانت أسماء، إلا وقد بقي فيها معنى من معانيها، كما بقي في " كاف" الخطاب معنى الخطاب، وفي "على" معنى الاستعلاء، وإذا قلت: "سأفعل كذا إذا خرج زيد أو قدم عمرو"، ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به، وكذلك إذا قال لك القائل: "قد أكرمتك" فقلت: "إذن أحسن إليك"، ربطت إحسانك بإكرامه وجعلته جزاء له، فقد بقي فيها طرف من معنى الجزاء وهي حرف، كما كان فيها معنى الجزاء وهي اسم.

١٦. ظاهرة التجريد لا تعني أن كل اسم مضمر لا بُدَّ من أن يتجرد عنه حكم الاسمية، ويخلص للخطاب والحرفية، فمعنى الحرفية قد أخلص له بعضها؛ وذلك أن التجريد العارض فيها إنما لحق متصلها دون منفصلها –وذلك لضعف المتصل– فاجترئ عليه لضعفه، فتجرد معنى الاسمية منه. وأما المنفصل فجارٍ بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القوية المعربة.

المصادر والمراجع

- إعراب القرآن وبيانه/ المؤلف: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ)/ الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)/الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيَّان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان، راجعه: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي –القاهرة– الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو، تأليف: جلال الدين السيوطي المحقق: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت. د ط، ت.
- الإغفال لأبي عليٍّ الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد، الظهران _ قسم الدراسات الإسلامية والعربية –١٤٢٠هـ .
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- البرود الضافية للصنعاني رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، إعداد: محمد عبد الستار على أبو زيد، إشراف: الأستاذ الدكتور: أحمد الزين على العزازي،

بالزقازيق، والأستاذ الدكتور: الطنطاوى الطنطاوي جبريل، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

- تذكرة النحاة لأبى حيَّان الأندلسي، تح: عفيف عبد الرحمن– مؤسسة الرسالة .ط الأولى ١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداويّ، ط دار القلم . ط الأولى.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد عبد الله الأزهريّ، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية –بيروت . لبنان– الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل) لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من الأساتذة، الناشر: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ /١٩٧٤م.
- الخصائص، لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة. د ت.
- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى ٢٠٠٤م.

- ديوان يزيد بن مفزع، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٩٧٥م.
- روح البيان، المؤلف: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٢٧هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت.
- سر صناعة الإعراب، المؤلف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر –القاهرة– الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق، وتصحيح، وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، تاريخ الطبع: ١٣٩٥ / ١٩٧٥ م، الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- شرح الكافية لابن حاجي عوض، تحقيق: سعد محمد عبد الرازق أنور، دار الإيمان، ٢٠٠٢م.
- شرح المفصَّل لابن يعيش النحويّ، دكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي، المحقق: د. صاحب أبو جناح، الناشر: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة

والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.
- الكتاب لسيبويه، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجى –القاهرة/ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبى البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت ـ لبنان، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض.
- اللمع في العربيّة، ابن جني، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر –دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- المسائل البصريات لأبى علىّ الفارسيّ (تـ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدنيّ –القاهرة– الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي على الفارسيّ، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السينكاويّ، مطبعة العاني –بغداد–.
- المشابهة اللفظية وأثرها في تحديد الصياغة الصرفية والأحكام النحوية، إعداد: د. أحمد صالح يونس محمد المولى، جامعة الموصل / كلية الآداب.
- معاني القرآن لأبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (تـ٢١٥هـ) تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى، محمد على نجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبى. الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د .علي بو ملحم، دار النشر: مكتبة الهلال بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م..
- المقاصد الشافية للشاطبيّ، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، جامعة أم القرى – مكة المكرمة– ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة/ علم الكتب بيروت.

- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام صلاح بن على بن محمد بن أبى القاسم تح: د. محمد جمعة حسن نبعة – مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية – اليمن – ط الأولى ١٤٢٤ – ٢٠٠٣م .
- همع الهوامع، للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.